

المحاضر الرسمية

الجمعية العامة



الدورة الحادية والستون

اللجنة الأولى

الجلسة ٧

الاثنين، ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيسة: السيدة منى يول (النرويج)

الحدد المتفق عليه للإدلاء ببياناتهم، ليتسنى لنا إنهاء مناقشتنا العامة هذا الصباح وبدء المرحلة الثانية من أعمالنا بعد ظهر هذا اليوم، حسب ما هو مقرر.

السيد ديلجا (ألبانيا) (تكلم بالانكليزية): اسمحي لي يا سيدتي الرئيسة أن أهنئك على انتخابك لرئاسة اللجنة الأولى. وثقت كل الثقة بأننا، تحت قيادتك، سنوسع أعمال اللجنة. ويعرب وفد ألبانيا عن دعمه الكامل لك وللمكتب.

وتؤيد ألبانيا بيان الاتحاد الأوروبي الذي أدلى به في اللجنة الأولى ممثل فنلندا في بداية المناقشة العامة. ويود وفدي في بيانه أن يضيف بعض الملاحظات الموجزة.

المناقشات والمفاوضات الجديدة التي تدور أثناء مداورات هذه اللجنة تعكس أهمية جدول أعمالها، كما تعكس الحاجة إلى توافق آراء دولي أوسع بشأن قضايا نزع السلاح: الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها إلى الهدف وانتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وما إلى ذلك، التي لا تزال تشكل خطراً يهدد السلم والأمن والاستقرار على الصعيد الدولي. والحفاظ على السلم

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٥٠.

بنود جدول الأعمال ٨٢ إلى ٩٧ (تابع)

مناقشة عامة بشأن جميع بنود جدول الأعمال المتعلقة بتزع السلاح والأمن الدولي

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أود أولاً أن أدلي ببيان بصفتي رئيسة اللجنة.

يبدو أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية قد أحرزت تجربة نووية تجريبية. ولا ينبغي أن يساور الشك أحد حول آرائي بشأن هذا التفجير. فهذا التفجير يستحق الإدانة ولا يتسم بالمسؤولية وغير مقبول كلياً. إنه يهدد السلم والأمن على الصعيدين الإقليمي والعالمي. وأثق بأن مجلس الأمن سيتخذ إجراءً مناسباً، وأدعو جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى العودة إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بوصفها دولة غير حائزة للأسلحة النووية.

ونظراً لطول قائمة المتكلمين في هذه الجلسة، أود مرة أخرى أن أطلب من الوفود بقوة الالتزام الدقيق بالوقت

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.



المناسبة لمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل. وسنظل ملتزمين، حسب ما هو مطلوب، بالحفاظ على تدابير مناسبة وفعالة، ووضع تدابير مناسبة وفعالة جديدة، وكذلك اعتماد وإنفاذ مزيد من القوانين المناسبة والفعالة في هذا المجال.

وتغتتم ألبانيا هذه الفرصة لتعرب مجدداً عن التزامها الكامل بمعاهدات وصكوك نزع السلاح التي هي طرف فيها.

معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية صك مهم متعدد الأطراف من صكوك نظام عدم الانتشار، ولا تزال حجر الزاوية في العملية العالمية لمنع انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي. ويجب تقوية هذا النظام وتحسينه.

وستظل جمهورية ألبانيا، بوصفها دولة غير حائزة للأسلحة النووية، مخلصه لروح معاهدة عدم الانتشار، وتكرر الإعراب عن توفر إرادة سياسية كاملة لديها لتقوية التزامها بعدم الانتشار. ونعرب أيضاً عن دعمنا للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وتقوية دور مجلس الأمن في التصدي لأية تحديات أو أخطار تهدد السلم والأمن الدوليين بانتشار الأسلحة النووية.

وتعرب ألبانيا عن قلقها البالغ فيما يتعلق بآخر التطورات في كوريا الشمالية. ونحن نعارض وندين التجربة النووية التي أجرتها يوم أمس. فهذه التجربة، كما ذكرت يا سيدتي، تستحق الشجب. ونشاط المجتمع الدولي رد فعله المتمثل في ضرورة ممارسة الضغط على كوريا الشمالية، معارضة لهذا السلوك.

أما فيما يتعلق بإيران، فنعتقد أن التجاوب مع المطالب التي وضعتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية والامتنال لأحكام قرار مجلس الأمن ١٦٩٦ (٢٠٠٦) أفضل نهج إيجابي وبنّاء. ونحن ندعم جميع الجهود الدبلوماسية المتعددة الأطراف التي بذلت في هذا المجال.

والاستقرار في مواجهة هذه الأخطار والتحديات الجديدة مهمة معقدة ومتعددة الجوانب. وينبغي أن نشدد بدرجة أكبر على الوقاية من الأخطار ومنع نشوب الصراعات قبل أن تتطور.

وتحتل مكافحة الإرهاب أعلى الأولويات، لأنه أحد الأخطار الرئيسية التي تهدد السلم والأمن الدوليين. وفي حين أننا نرحب بالاستراتيجية العالمية الجديدة لمكافحة الإرهاب التي اعتمدت هنا في الأمم المتحدة بتوافق الآراء، فإننا نشدد على أهمية بذل جهود متضافرة في الاتفاق بشأن اتفاقية شاملة تتعلق بالإرهاب الدولي، ووضع اللمسات الأخيرة عليها.

وتكرر حكومة ألبانيا إدانتها لأي شكل أو مظهر للإرهاب. ولا تزال ملتزمة بالإسهام والوفاء بالتزاماتها بوصفها عضواً نشطاً في الائتلاف الدولي لمكافحة الإرهاب.

وقد وقّعت ألبانيا وصدقت على ١٢ اتفاقية وبروتوكولاً للأمم المتحدة تتعلق بمكافحة الإرهاب، وتعمل على تنفيذها على نحو مستمر. وقد توسعنا في تنفيذ مختلف قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ونتعاون عن كثب مع جميع هيئاته، ونقدم على النحو الواجب التقارير المطلوبة بصورة منتظمة.

وتؤيد ألبانيا وضع استراتيجية فعالة مصممة لمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها إلى الهدف، وكذلك منع وقوعها في أيدي الإرهابيين أو الجهات التي ليست دولاً. وتحقيق تقدم حقيقي في هذه الميادين الهامة جداً ممكن إذا أوفت جميع الدول الأعضاء بالتزاماتها المتعلقة بتزع السلاح النووي وعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل.

وتعلق ألبانيا أهمية خاصة على قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، معتبرة هذا القرار تديراً ملائماً تماماً للتصدي للخطر. وقد اتخذنا مختلف الإجراءات التشريعية

والعملية على حد سواء الرامية لمكافحة الاتجار غير المشروع بهذه الأسلحة. ولا تزال حكومة ألبانيا مصممة على زيادة قدرتها الوطنية في مجال مراقبة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من خلال مختلف التدابير المتزامنة والمتكاملة المتعلقة بالنقل وإدارة المخزونات وتدميرها. وحجم الموارد المستثمرة في هذه الجهود والعمل الذي اضطلع به بالفعل يجسدان تصميمنا على مواصلة تقديم إسهامات قيمة فيما يتعلق بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

وسنواصل دعم جميع الأهداف والمبادرات والالتزامات المتعلقة بهذه الأسلحة، وإيلاء أقصى درجات الاهتمام للوفاء بالتزاماتنا المنبثقة عن الصكوك الدولية.

الأخذ بمنظور إقليمي والتعاون بشأن هذه المسألة مهم للغاية ويخدم المصلحة المشتركة. وقد أثبت جنوب شرق أوروبا مؤخراً فوائد هذا التعاون. فالمبادرات الإقليمية المعنية بمكافحة الانتشار غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وكذلك المبادرات على الصعيد الوطني التي اتخذت لجمع وتدمير هذه الأسلحة ومنع انتشارها كانت ملموسة ومجزية في المنطقة، بما فيها كوسوفو. وقد لقيت هذه المبادرات دعم ومساعدة مختلف المنظمات الدولية، مثل الاتحاد الأوروبي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وبعثة الأمم المتحدة في كوسوفو، وما إلى ذلك. ونعتقد أن روح التعاون هذه ينبغي أن تستمر في منطقتنا، التي خبرت بنفسها أثناء حروب التسعينيات الأخطار التي تشكلها هذه الأسلحة.

تمشياً مع الحاجة لمكافحة الانتشار غير المرغوب فيه للأسلحة التقليدية، تجب ألبانيا إبرام معاهدة دولية ملزمة قانوناً تتعلق بالاتجار بجميع الأسلحة التقليدية. ونعتقد أن هذا تطور إيجابي ويتفق مع الاقتراح ببدء عملية تعتمد على الأمم المتحدة لاتخاذ إجراء في هذا المجال.

ونعتقد أنه ينبغي بذل جهود موازية لتقوية نظام نزع السلاح ونظام عدم الانتشار. فأخطار الأسلحة البيولوجية والأسلحة الكيميائية لا تزال مثيرة للقلق. وتعزيز اتفاقية الأسلحة البيولوجية والأسلحة التوكسينية واتفاقية الأسلحة الكيميائية ضروري للتصدي لهذه الأخطار. وتؤيد ألبانيا التطبيق الصارم لاتفاقية الأسلحة الكيميائية. ولتحقيق هذه الغاية، بذلنا جهوداً وطنية واتخذنا تدابير تنفيذ ملموسة. ويجري تدمير مخزونات الأسلحة الكيميائية. وقد بدأنا للتو تنفيذ البرنامج الوطني المعني بتدمير الأسلحة الكيميائية بنية تدمير جميع مخزونات هذه الأسلحة قبل الموعد النهائي المحدد في الاتفاقية - وهو عام ٢٠٠٧، ونحن ملتزمون بذلك.

وتؤيد ألبانيا البيان الوزاري المشترك الذي صدر تأييداً لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ودخولها حيز النفاذ في الذكرى السنوية العاشرة لفتح باب التوقيع على المعاهدة، حيث نعتبرها صكاً هاماً في ميدان عدم الانتشار ونزع السلاح النووي.

في الختام، أود أن أتناول بإيجاز مسألة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. كما أبرز الأمين العام في تقريره الأخير عن أعمال المنظمة، لا يزال انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة يشكل تهديداً خطيراً لسلم وأمن واستقرار ورفاه الشعوب في مناطق عديدة من العالم. ونتفق مع الرأي القائل بأننا بحاجة إلى مزيد من العمل الملموس فيما يتعلق بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة على الصعيد الوطنية والإقليمية والعالمية. قد تكون هذه الأسلحة صغيرة، ولكنها تسبب دماراً واسع النطاق.

وفي هذا السياق، ترى ألبانيا أن مسألة مراقبة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة تتصل اتصالاً مباشراً بالأمن الوطني والإقليمي والدولي. ولا تزال ألبانيا ملتزمة ببرنامج عمل الأمم المتحدة بوصفه إطاراً للتدابير القانونية

الأسلحة ليست مستمرة فحسب، بل يستمر، كذلك، إنتاج أسلحة جديدة مستحدثة.

إن الزيادة في النفقات العسكرية تعيد إلى الأذهان الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية، في حين أن المساعدة الإنمائية الرسمية آخذة بالانخفاض. والموارد التي يجري إنفاقها على التسلح تفوق بكثير تلك المخصصة للخدمات الاجتماعية.

وبالتالي، فإن البيانات التي أدلى بها خلال المناقشة العامة في لجنتنا والتي شجبت عدم إحراز تقدم في نزع السلاح وعدم الانتشار النووي كانت في محلها. وفي حقيقة الأمر، أن المفاوضات التي جرت حتى الآن، سواء في آليات نزع السلاح المتعددة الأطراف أو في الإطار الثنائي للدول النووية، لم تصل، لسوء الحظ، إلى النتائج المنشودة. والأُنكى من ذلك أن السنوات الأخيرة شهدت تراجعاً في الجهود لتخليص العالم من التهديد النووي. وكان فشل مؤتمر الأطراف لاستعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠٠٥ نكسة حقيقية لعملية نزع السلاح.

وفيما يتعلق بالأسلحة التقليدية، ولا سيما الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، كان فشل مؤتمر استعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، المنعقد في تموز/يوليو ٢٠٠٦، نكسة مؤسفة. وفي الواقع، كان الصك الدولي لتمكين الدول من تحديد وتعقب الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة في الوقت المناسب وبطريقة موثوقة، الذي اعتمد قبل مجرد عام واحد، بالإضافة إلى المشاورات التي جرت حول التفاوض على صك قانوني بشأن السمسة، قد أنعش الآمال بخوض كفاح أكثر اتساعاً وتنسيقاً ضد آفة

الرئيسية (تكلمت بالانكليزية): أرى أنه انضم إلينا هذا الصباح زملاؤنا المتدثون من برنامج زمالات نزع السلاح. باسم اللجنة، أود أن أرحب بهم ترحيباً حاراً. ويحدوني أمل صادق أن يتمكن جيل خبراء نزع السلاح القادم هذا من اكتساب خبرة لا تثنى بمراقبتهم عن كثب أعمال لجنتنا أثناء هذه الدورة.

السيد مونغارا - موسوتسي (غابون) (تكلم

بالفرنسية): السيدة الرئيسة، أسوة بالمتكلمين الذين سبقوني، والذين عبروا ببلاغة عن التقدير العميق الذي يكونه لكم وللأعضاء الآخرين في المكتب، أود بدوري أن أهنئكم على انتخابكم لرئاسة اللجنة الأولى وأن أؤكد لكم التعاون الكامل من جانب وفد غابون. ويعتقد وفد بلدي أن انتخابكم له أهمية رمزية، أولاً، لأنكم أول امرأة ترأس اللجنة، وثانياً، لأن الجميع يعي مساهمة بلدكم الهامة في السلام في العالم.

وأود كذلك أن أعرب عن تأييدي للبيان الذي أدلى به ممثل نيجيريا نيابة عن أفريقيا والبيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا نيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز.

عندما اتخذت الجمعية العامة قرارها الأول، في عام ١٩٤٦، الذي أنشأت بموجبه هيئة لمعالجة المشكلة التي أثارها اكتشاف الطاقة الذرية، كانت تعي الأخطار الحقيقية التي تمثلها الأسلحة الذرية. وفي الفقرة الفرعية ٤ (ج) من القرار، التزمت الجمعية العامة بالقضاء على الأسلحة الذرية والأسلحة الدمار الشامل الأخرى.

بيد أن أسلحة الدمار الشامل بعد مرور ٥٠ عاماً، والأسلحة النووية على وجه الخصوص، ما زالت تُشكل تهديدات خطيرة على السلام والأمن الدوليين. فنظريات الدفاع الاستراتيجي القائمة على أساس هذه الأنواع من

وتعني التحديات التي تثيرها التهديدات الإرهابية أنه لا يمكن الاسترخاء في جهودنا ولا يمكن التسوية كما كان الحال حتى الآن في ميدان نزع السلاح. وبالتالي، رحبت غابون باعتماد مجلس الأمن للقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) بشأن عدم الانتشار وبعتماد الجمعية العامة لاتفاقية مكافحة الإرهاب النووي.

ولكن، يتعين علينا أن نحقق المزيد من التقدم. ونحتاج، من بين أمور أخرى، إلى البدء بالمشاورات الرامية إلى بدء مفاوضات تؤدي إلى اعتماد صك ملزم يحظر إنتاج المواد الانشطارية. ونعتقد أن تعزيز المراقبة على النفايات النووية، بما في ذلك ما ينتج منها عن استخدام الطاقة الذرية في الأغراض السلمية، سيكون خطوة هامة تقلل من احتمال قيام مجموعات إرهابية صغيرة بتصنيع "قنابل قذرة" أو أجهزة إشعاعية، إذا ما استخدمنا المصطلح التقني لذلك. كما ينبغي لنا أن نكفل تشديد الرقابة على انتقال المواد الكيميائية المزروجة الاستخدام.

وفي مجال الأسلحة الخفيفة، لا ينبغي أن يُشكل فشل المؤتمر الاستعراضي لبرنامج العمل، الذي أشرت إليه سابقاً، ذريعة لتجاهل البرنامج أو الصكوك الدولية المتعلقة بتعليم وتعقب الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وينبغي لجهودنا أن تركز على سبل مساعدة الدول الأعضاء الأفقر على استخدام هذين الصكين الحيويين في مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

ويؤمن وفد بلدي بأنه لكي تكون جهودنا في مجال عدم الانتشار فعالة، يجب أن تقترن بالتزام حقيقي من جانب الجميع بترع السلاح وبتعزيز الحوار في العلاقات الدولية وبأن تؤخذ بعين الاعتبار متطلبات الطاقة والأمن لجميع الدول الأعضاء.

انتقال الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة والمزعزة للاستقرار.

إن أمننا الجماعي، الذي يتطلب أيضاً تحقيق نزع السلاح العام والكامل، لا يمكن ضمانه من خلال المحافظة على الوضع القائم. وكما قال وزير خارجية بلدي، السيد جان بينغ، في ٢٥ أيلول/سبتمبر أمام الجمعية العامة،

"علينا واجب أخلاقي ومسؤولية مشتركة لتجديد مفاوضات نزع السلاح، ولاسيما في المجال النووي". (انظر A/61/PV.18)

ويجب أن تجري مثل هذه المفاوضات في إطار الآليات المتعددة الأطراف التي أنشئت لهذه الغاية، وأعني بها هيئة نزع السلاح ومؤتمر نزع السلاح.

وقد وقعت غابون وصادقت على غالبية الصكوك الدولية في ميدان نزع السلاح، بما في ذلك معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية واتفاقية أوتاوا لحظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام. وفضلاً عن ذلك، توجد على أراضيها محطة مساعدة لرصد الاهتزازات كجزء من نظام الرصد الدولي التابع لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ويمثل ذلك مساهمة متواضعة منها لتحقيق الصبغة العالمية للصكوك القانونية المتعددة الأطراف بشأن نزع السلاح.

وبالتالي، فإننا ندعو الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي لم تصبح بعد أطرافاً في صكوك نزع السلاح وعدم الانتشار إلى أن تفعل ذلك لمصلحة السلام والأمن. والانضمام إلى كل تلك المعاهدات، بالإضافة إلى تنفيذها الدقيق وبحسن نية، سيسهم إلى حد كبير في تعزيز عملية نزع السلاح وعدم الانتشار.

وقد بدأت إثيوبيا السير بنجاح على طريق السلام والديمقراطية والتنمية، وحققت تقدما كبيرا على هذا الطريق الواعد على مدى الـ ١٥ سنة الماضية، منذ سقوط النظام العسكري الذي حكم البلد، ووجدت أن التحدي الأكبر الذي يواجهها يتمثل في كفاحها ضد عدوها الرئيسي: الفقر والمسائل المتعلقة بالفقر.

ولهذا السبب، تعلق إثيوبيا أهمية كبيرة على مسألة نزع السلاح وعدم الانتشار من جميع جوانبه. إن إثيوبيا، من حيث التدابير العملية، وقّعت أو صدقت أو انضمت إلى عدد من الصكوك الدولية والإقليمية التي تهدف إلى تعزيز نزع السلاح وعدم الانتشار، وستواصل عمل ذلك. والأهم، أنها تمسكت بإخلاص بالمبادئ التي تنص عليها هذه الصكوك بامتثالها بصرامة للالتزامات التعاهدية في معرض تنفيذ تلك الصكوك.

وفي هذا الصدد، اسبحوا لي أن أتوسع في الحديث عن موقف إثيوبيا الراسخ والتزامها ببذل قصارى جهدها للقيام بدورها في ميدان نزع السلاح وعدم الانتشار، خاصة فيما يتعلق بالجوانب التي تهمها أكثر من غيرها.

وما فتئت إثيوبيا تنفذ تنفيذها كاملا برنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بجميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، وكذلك بروتوكول نيروبي المتعلق بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، بتعاون وثيق مع جميع الأطراف المعنية. ولتحقيق هذه الغاية، كُلفت مفوضية الشرطة الاتحادية بالاضطلاع بدور مركز تنسيق وطني بالنسبة للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وأُتخذت أيضا تدابير لتنقيح التشريعات المتعلقة بالأسلحة والذخائر لجعلها أشد وأكثر شمولا، وذلك في ضوء الاعتبارات الدولية ونطاق المشكلة.

وكما قال الأمين العام، يوجد أمامنا خياران: إما أن نكرس أنفسنا على نحو جاد وبحسن نية لاستئناف واستكمال عملية نزع السلاح، أو أن نتحمل المسؤولية الثقيلة عن وقوع كارثة نووية ساحقة.

السيد أليمو (إثيوبيا) (تكلم بالانكليزية): السيدة الرئيسة، اسبحوا لي أن أنضم إلى المتحدثين السابقين في مهنتكم على انتخابكم لرئاسة اللجنة الأولى. وأود كذلك، أن أعرب عن صادق تقديرنا لسلفكم على رئاسته الجديرة بالثناء للجنة خلال دورتها الستين.

ويود وفد بلدي أن يؤيد البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا نيابة عن حركة عدم الانحياز، والذي عبر بإيجاز عن المواقف الثابتة للحركة بشأن نزع السلاح والأمن الدولي كما عبر عنها مؤتمر القمة الرابع عشر لحركة عدم الانحياز، المنعقد في هافانا في الفترة من ١٤ إلى ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، كما يؤيد أيضا البيان الذي أدلى به ممثل نيجيريا نيابة عن المجموعة الأفريقية، وعكس وجهات نظرنا المشتركة بشأن المسائل ذات الصلة.

ولما كان صون السلم والأمن أحد المبادئ والمقاصد التي تأسست عليها الأمم المتحدة - كما ينص عليه ميثاقها - فإن تعزيز الدبلوماسية المتعددة الأطراف في ميدان نزع السلاح وعدم الانتشار على نطاق واسع لا يزال حاسم الأهمية.

وإن العمل المستمر في حالة إثيوبيا، على تشجيع السلم والاستقرار، في بلدنا وفي المنطقة دون الإقليمية، مصحوبا بتكريس كل مورد متاح للمساعي الاقتصادية والاجتماعية المتعددة الجوانب التي يتم الاضطلاع بها على الصعيد الوطني، لم يضع إثيوبيا بثبات على طريق النمو الشامل والتنمية الشاملة فحسب، ولكنه جعلها أيضا ركنا للسلم والشراكة داخل منطقة القرن الإفريقي وخارجها.

ألغام منذ عام ١٩٩١، أي بعد سقوط الدكتاتورية العسكرية التي حكمت البلد.

ويعكف برلمان إثيوبيا الوطني على الإعداد بنشاط للمصادقة على معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا. وإثيوبيا دولة طرف أيضا في اتفاقية الأسلحة البيولوجية؛ ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية؛ واتفاقية الأسلحة الكيميائية؛ ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية؛ ومعاهدة الحظر الجزئي للتجارب؛ وبروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ وصكوك أخرى سبق لإثيوبيا أن صادقت على معظمها.

فضلا عن ذلك، إثيوبيا ماضية في الانضمام إلى مدونة لاهاي لقواعد السلوك المناهضة لانتشار القذائف التسيارية، تمشيا مع موقفها المبدئي المتعلق بمسألة نزع السلاح وعدم الانتشار.

إن مسائل نزع السلاح وعدم الانتشار يجب أن تعالج في ضوء أخطار الإرهاب الواضحة التي تهدد العالم المعاصر. ونظرا لأن لدى إثيوبيا خبرة في محاربة الإرهاب، فإنها تعرف جيدا شروخ هذه الآفة، وتؤمن بمعالجتها في إطار تعاون دولي وإقليمي قوي وموحد. لذلك، وإضافة إلى قبول إثيوبيا لمختلف الصكوك الدولية في هذا الميدان وتنفيذها عمليا، فإنها أيضا طرف في اتفاقية الاتحاد الأفريقي بشأن منع الإرهاب ومكافحته. وشكلت أيضا تحالفا قويا مع مختلف الشركاء على صعيد المنطقة دون الإقليمية وعلى الصعيدين الإقليمي والدولي في الحرب على الإرهاب، وستواصل ذلك العمل في المستقبل.

أود أن أختتم بالتأكيد مجددا على التزام إثيوبيا بالنهوض بجدول أعمال نزع السلاح وعدم الانتشار العام، على الصعيدين الإقليمي والدولي، لضمان صون السلم والأمن العالميين بفعالية. ولا نزال نثق بأن اللجنة ستتمكن

وتجري الاستعدادات لتدمير مختلف أنواع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة التي صودرت وجمعت من جميع أنحاء البلد من خلال عمليات بحث وتفتيش مفاجئ. وفضلا عن ذلك، يجري حاليا إعداد خطة عمل وطنية تهدف إلى تمكين البلد من الوفاء بنجاح بالتزاماته في مجال الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ويجري إنشاء وحدة مركزية لتسجيل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة على الصعيد الاتحادي. ويجري الاضطلاع بتدريب موظفين والقيام بأنشطة أخرى ذات صلة. وهذه جميعها مهام وطنية حاسمة تكنسي فيها مساعدة البلدان المتقدمة النمو وأجهزة الأمم المتحدة ذات الصلة، لا سيما في مجال بناء القدرة المؤسسية، أهمية حاسمة.

وتكرس إثيوبيا أقصى اهتمام لتنفيذ اتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام. وينبغي أن يتذكر المرء أيضا أن إثيوبيا ساهمت بنشاط في صياغة اتفاقية أوتاوا؛ وأيدت بقوة القرار ٣٣/٥٨، الذي اعتمد عام ٢٠٠٣؛ وشاركت بنشاط في جميع المؤتمرات السنوية، وشاركت أيضا منذ عام ٢٠٠١ في اجتماعات اللجان الدائمة المعنية بالألغام البرية المضادة للأفراد.

وبوصف إثيوبيا أحد البلدان الـ ٢٤ الأطراف في اتفاقية أوتاوا المعروف أنه يوجد فيها أكبر عدد من ضحايا الألغام والناجين من الألغام، فإنها تتخذ تدابير ملموسة، على أساس مستدام، للمساعدة على إعادة تأهيل الناجين من الألغام من خلال خطة عمل وطنية تقتضي مساعدة دولية كبيرة ومكثفة يجري السعي للحصول عليها.

ويتعين إعادة التشديد على أن إثيوبيا لا تنتج أي نوع من الألغام البرية المضادة للأفراد، كما أنها لم تستورد أية

وبتجنب استخدام معايير مزدوجة من جانب الدول الأكثر نفوذاً في هذا الميدان، حيث يتعين اتخاذ مواقف متوازنة ومتسقة بين نزع الأسلحة النووية والحد منها.

وفي هذا السياق، فإن حكومة بلادي دعت وستظل تدعو باستمرار إلى ضرورة إخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل، إدراكاً منها لأهمية ذلك لخلق مناخ إيجابي يساعد على بناء الثقة ويجعل المنطقة في منأى عن دخول دولها في حلبة التسابق على التسلح. ومن شأن مثل هذا السباق أن يزيد الأوضاع اضطراباً ومخاطراً، ليس على بلدان المنطقة فحسب، بل إن تداعيات ذلك ستؤثر حتماً على كل أنحاء المعمورة، نظراً لحساسية الموقع الجغرافي وارتباط ذلك بالمصالح الحيوية العالمية. وهذا يعني ضرورة التزام جميع الدول الأطراف في المحادثات بالإبقاء على أبواب المفاوضات مشرعة، واعتماد آليات الحوار لإيجاد الحلول المناسبة لموضوع الملف النووي الإيراني.

إن إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في منطقة الشرق الأوسط أمر جدير باهتمام ودعم الأسرة الدولية، لما له من انعكاسات إيجابية على الأمن والاستقرار الدوليين. وإذ تعرب حكومة بلادي عن الأمل في تحقيق ذلك، لتبدي قلقها من الوضع غير الآمن الذي تعيشه هذه المنطقة، نتيجة بقاء إسرائيل خارج نظام منع انتشار الأسلحة النووية. وبالتالي، يتعين على إسرائيل الانضمام الفوري إلى معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية وإخضاع كافة منشآتها النووية لنظام الرقابة الشامل، وفقاً لاتفاق الضمانات الذي تطبقه الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وفي سياق الحديث الجاري عن تعزيز فعالية هذه اللجنة وتحسين أساليب عملها، فإن حكومة بلادي تؤكد على أهمية مبدأ التعددية في معالجة مسائل نزع السلاح، وذلك عبر تعزيز آليات نزع السلاح المتعددة الأطراف وإيجاد

من إحراز بعض التقدم الملموس من خلال مداوات مثمرة أثناء الدورة الراهنة.

السيد المعبري (اليمن): سعادة الرئيسة، أعرب لكم

بداية، باسم وفد بلادي، عن أحر التهاني بمناسبة انتخابكم رئيسة لأعمال هذه اللجنة الهامة. وإني لعلّي يقين من أنكم سوف تديرون أعمالها باقتدار وحنكة للوصول إلى نتائج مثمرة، مؤكداً استعداد وفد بلادي للتعاون معكم بغية تحقيق تقدم ملموس في كل القضايا المدرجة على جدول أعمالنا لهذه الدورة.

كما لا يفوتني هنا أن أبارك سائر أعضاء المكتب على انتخابهم، وأن أتقدم بالشكر أيضاً لوكيل الأمين العام لشؤون نزع السلاح على بيانه الهام والجهود التي يبذلها في سبيل إيجاد زخم دولي لوقف سباق التسلح وتعزيز فعالية آليات نزع السلاح. يحدونا الأمل أن تصل أعمال هذه اللجنة إلى غايتها النبيلة والسامية. ومن الممكن تحقيق ذلك إذا ما تحلت جميع الوفود بمرونة مقترنة بالإرادة السياسية للخروج من حالة الشعور بالإحباط التي تخيم على أعمالنا في ظل الجمود السائد جراء عدم تحقيق تقدم في أعمال مؤتمر نزع السلاح في جنيف.

إن حكومة بلادي، إذ تقف إلى جانب كافة الجهود المخلصة والهادفة للتخلص من جميع أسلحة الدمار الشامل، لتؤكد في الوقت ذاته على حق جميع الدول في استخدام التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية، وفقاً للضوابط الدولية التي تشرف الوكالة الدولية للطاقة الذرية على تطبيقها.

إن إزالة أسلحة الدمار الشامل، وفي مقدمتها الأسلحة النووية، ستظل موضع اهتمام شديد وعاجل على جدول أعمال لجنتنا هذه، لارتباط ذلك بقضايا تعزيز السلم والأمن الدوليين الذي من أجله أنشئت الأمم المتحدة. وهناك إمكانية لتحقيق ذلك إذا ما تمت معالجة هذا الأمر بشفافية

على اتخاذ جميع الخطوات اللازمة والتدابير الفعالة لتحقيق ذلك الغرض في ظل رقابة دولية صارمة.

وضمن هذا الإطار، نطالب المجتمع الدولي والدول الكبرى بالضغط على إسرائيل للانضمام إلى معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية. فالجمعية العامة، بقرارها ٣٤٧٢ بء (د-٣٠)، المؤرخ ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٥، اعتبرت إنشاء المناطق الخالية من الأسلحة النووية واحدا من أكثر السبل فعالية للحيلولة دون انتشار الأسلحة النووية أفقيا ورأسيا. كما أن قرار مجلس الأمن ٤٨٧ (١٩٨١) طالب، ضمن جملة أمور، بأن تُخضع إسرائيل، الدولة الوحيدة في المنطقة التي لم توقع على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، جميع منشآتها النووية لنظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وأن تمتنع عن مهاجمة المنشآت النووية أو التهديد بمهاجمتها.

إن هذين القرارين وغيرهما من القرارات تثنى على الجهود المبذولة لجعل الشرق الأوسط منطقة خالية من هذه الأسلحة، وتشكل خطوة هامة نحو تقوية نظام عدم الانتشار وتعزيز نزع السلاح العام الكامل، ودعم الأمن والسلم على الصعيدين الإقليمي والدولي.

إن مملكة البحرين، إيمانا منها بضرورة التعاون الدولي في تخليص العالم من جميع أسلحة الدمار الشامل، قد صادقت على الكثير من الاتفاقيات، ومنها معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وستبذل مملكة البحرين جهودها لتحقيق خفض حدة انتشار الأسلحة النووية، ومن تلك الجهود ما تضمنه قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، الذي التزمت به حكومة بلدي بتقديم تقريرها الوطني إلى المجلس حول موضوع الأسلحة النووية.

آلية واضحة لتدابير بناء الثقة بغية تحقيق نزع السلاح العام الكامل.

في الختام، يأمل وفد بلادي أن تسهم مداوات اللجنة وقراراتها في تحقيق تطلعات الشعوب كافة إلى الأمن والسلام والاستقرار.

السيدة آل خليفة (البحرين): السيدة الرئيسة،

يسرني في البداية أن أنقل لكم تهانئ وفد بلادي لانتخابكم رئيسة للجنة الأولى خلال الدورة الحادية والستين، مع تمنياته لكم ولأعضاء المكتب بالتوفيق والنجاح في تسيير أعمال اللجنة. ولا يخامرنا شك في أنكم بفضل خبرتكم وحنكتكم سوف تديرون أعمال اللجنة بكل كفاءة واقتدار.

يشهد العالم اليوم تزايدا في مجال التسلح رغم المناشدات التي تنادي بتزع السلاح. ويرجع سبب ذلك إلى تعثر عملية المفاوضات التي أجرتها الدول في المؤتمرات المعقودة خلال السنوات القليلة الماضية بهدف التوصل إلى اتفاق، وفشلها بالتالي في تحقيق مرامي المفاوضات، الذي ساعد في زيادة الانقسام الدولي، مما يهدد السلام والأمن الدوليين. وهذا يحذو بنا إلى التأكيد على أهمية مواصلة الجهود في مجال النهوض بالاتفاقيات المتعددة الأطراف بغية التوصل إلى توافق في الآراء بشأن منع الانتشار ونزع السلاح.

لا تزال القضايا المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل تثير قلق المجتمع الدولي بأسره، وخصوصا في منطقة الشرق الأوسط، التي أصبحت تواجه تهديدا مباشرا وخطرا كامنا جراء انتشار واستخدام هذه الأسلحة. وهذا الأمر دفع ببلدان المنطقة إلى التأكيد على ضرورة جعل الشرق الأوسط، بما فيه منطقة الخليج، منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى، ودفع بها إلى الحث

الاعتيادية لمختلف السلطات الحكومية لجورجيا في ممارسة حقوقها السيادية.

وعلى الرغم من اعتراض جورجيا ومطالبتها بالوقف الفوري لتلك المناورات، فإنها، لسوء الحظ، انتقلت يوم أمس إلى المياه الإقليمية لجورجيا، على مسافة لا تبعد أكثر من خمسة أميال بحرية من الخط الساحلي لبلدي، الأمر الذي يشكل خرقاً لا للتشريعات الوطنية فحسب، بل أيضاً للممارسات الدولية والقواعد المعترف بها عالمياً ومبادئ القانون الدولي. إننا نهيئ بالجانب الروسي أن يغادر مياها الإقليمية فوراً.

مرة أخرى، أود أن أسلط الضوء على أهمية المشاكل التي طرحت عدة مرات في هذا المحفل خلال المناقشات السابقة. ولسوء الحظ، يجب أن نؤكد من جديد على هذه المشاكل التي سأطرحها الآن والتي لم تجد حلاً حتى الآن.

أود أن أوجه انتباه اللجنة بصفة خاصة إلى المسائل المتصلة بالصراعات التي طال أمدها والتي تشكل تهديداً أساسياً للسلم والأمن الدوليين وللتنمية الدولية - وبالتحديد تلك المتعلقة بالمنطقتين الانفصاليين في جورجيا: أبخازيا ومنطقة الحكم الذاتي السابقة في أوسيتيا، حيث تجري على قدم وساق عملية تسليح عدوانية لم يسبق لها مثيل. وبالنظر إلى محدودية الموارد لدى الانفصاليين، من الواضح للجميع من الذي يزود الانفصاليين هؤلاء بالخبرات والأسلحة والذخائر من أجل القيام بهذه الأنشطة.

وقد أجريت مؤخراً مناورة عسكرية واسعة النطاق في أبخازيا، في الفترة من ٢٤ إلى ٢٦ أيلول/سبتمبر. وجرى خلال تلك العملية استعراض لكتائب عسكرية، بالإضافة إلى عدد من العربات المصفحة. ومن المفارقات أننا تمكنا، يوماً بعد يوم، من متابعة تلك المناورات العسكرية كاملة على قنوات التلفزيون الروسية.

وتدعو مملكة البحرين المجتمع الدولي إلى إيجاد حل سلمي للملف إيران النووي من خلال المفاوضات المباشرة، لتجنيب منطقة الخليج العربي المزيد من التوترات. كما ندعو جمهورية إيران الإسلامية إلى مواصلة التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية والأطراف ذات الصلة. وإننا لنؤمن إيماناً راسخاً بحق الدول في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية تحت إشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

ومن نافلة القول إن مملكة البحرين تؤكد دعمها للجهود التي بدأها الأمين العام في إطار إصلاح الأمم المتحدة، ومن ضمنها الجمعية العامة ولجانها الرئيسية. وتأمل المملكة أن يكون التركيز أولاً على كيفية تنفيذ القرارات، بدون إلغاء جوهرها الهادف إلى تعزيز السلم والأمن الدوليين، في جميع مناطق العالم، ومن بينها القرارات المعنية بمسائل نزع السلاح وتطبيق جميع الاتفاقيات والمعاهدات ذات الصلة، وصولاً إلى بيئة دولية مواتية يستتب فيها الأمن والاستقرار، في عالم تسوده روح المحبة والطمأنينة والسلام.

السيد ألسانيا (جورجيا) (تكلم بالانكليزية):

السيدة الرئيسة، اسمحو لي بادئ ذي بدء أن أهنئكم على انتخابكم، وأن أهنئ كذلك أعضاء المكتب الآخرين، وأن أعرب عن خالص ثقة وفد بلدي بأننا بفضل توجيهاتكم وقيادتكم المقتدرة ستمكن من تحقيق نتائج هامة في عملنا.

وإذ ناقش مسائل الأمن الدولي، أود أن أعتنم هذه الفرصة لاستعراض انتباه الوفود إلى آخر التطورات في بلدي جورجيا. فمؤخراً، في ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، أجرى الاتحاد الروسي مناورات عسكرية بحرية واسعة النطاق بمحاذاة المياه الإقليمية لجورجيا لم تسبب أضراراً كبيرة للمصالح التجارية والاقتصادية لبلدي فحسب، بل شكلت أيضاً خطراً على بيئتها البحرية، وعرقلت العمليات والأنشطة

بأن مشكلة تكديس الأسلحة وانتشارها بدون مراقبة تشكل تهديدا للأمن الإنساني والسلام وتعيق عملية بناء السلام. وعلى هذا الأساس، ندعو جميع الدول الأعضاء إلى ملاحظة حقيقة أن المجتمع الدولي ينبغي أن يعالج هذه المشاكل.

وقبل أن أختتم بياني أود أن أؤكد لكم، السيدة الرئيسة، استعداد وفد جورجيا الكامل للتعاون مع جهودكم لتحقيق مقاصد وأهداف هذه الهيئة الهامة.

السيد أديجاغا (توغو) (تكلم بالفرنسية): أود بادئ ذي بدء أن أهنئكم، سيدي، على انتخابكم لرئاسة اللجنة الأولى وعلى الطريقة الرائعة التي توجهون بها عملنا. وأود كذلك أن أتوجه لوكيل الأمين العام لشؤون نزع السلاح، السيد نوبواكي تاناكا، بخالص شكرنا على بيانه الافتتاحي أمام اللجنة في بداية المناقشة العامة.

وبينما نؤيد البيانين اللذين أدلى بهما ممثل نيجيريا نيابة عن أفريقيا، وممثل إندونيسيا نيابة عن حركة عدم الانحياز، يود وفد توغو أن يؤكد حقيقة أنه يشاطر وكيل الأمين العام القلق إزاء القدر القليل من الاهتمام، الذي ظهر في المناقشة العامة للجمعية العامة في دورتها الحالية، بشأن القضايا الحيوية لنزع السلاح ومسائل عدم الانتشار. ومع ذلك، وكما يعلم الجميع، فإن هذه المسائل تمثل أخطر التحديات التي يواجهها العالم في عصرنا.

وفي حقيقة الأمر، أن الأمين العام كان مصيبا عندما أكد في تقريره عن أعمال المنظمة على عدم إحراز تقدم مؤخرا فيما يتعلق باعتماد المجتمع الدولي لموقف مشترك إزاء المسائل المتعلقة بعدم الانتشار ونزع السلاح. ويرى الأمين العام أن من دواعي القلق ملاحظة أن المجتمع الدولي يتأرجح بين موقف مصمم يلتزم فيه أعضاء المجتمع الدولي التزاما راسخا بفرض قيود على انتشار الأسلحة النووية من خلال مسار المفاوضات، وبين الموقف الأكثر خطورة الذي يؤدي

وما يثير الانزعاج إلى أبعد حد أن تلك المناورات جرت على مرأى قوات حفظ السلام لرابطة الدول المستقلة، وقامت بها بشكل كامل القوات العسكرية الروسية، ولم تفعل قوات حفظ السلام شيئا لمنع تلك العمليات. وهذه ليست المرة الأولى التي يحدث فيها ذلك.

ونتيجة لهذه العملية، فإن كميات كبيرة من الأسلحة والذخائر التي لا تخضع لسيطرة الدولة، وبالتالي لا تنعكس في سجلات الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية، قد تجمعت في هذا الإقليم الخارج عن نطاق القانون. ويود وفد بلدي أن يؤكد مرة أخرى أن عملية الانتشار غير المنضبط للأسلحة في تلك الأراضي الخارجة عن شرعة القانون تمثل تهديدا كبيرا لاستقرار المنطقة بأسرها.

ومن المسائل الأخرى التي تثير قلقنا الوجود غير الشرعي لقاعدة عسكرية روسية في غودوتا، في منطقة أبخازيا المنشقة. وكان من المفروض أن تسحب هذه القاعدة العسكرية في عام ٢٠٠١. وكان الجانب الروسي قد أشار عدة مرات إلى أن القاعدة تم تفكيكها. وعلى الرغم من الطلبات العديدة المقدمة من جانب جورجيا، لم تجر حتى الآن عملية رصد كاملة من جانب فريق الرصد الدولي المستقل. والسبب الذي يقدمه الجانب الروسي لرفضه هو عدم وجود مناخ آمن في المنطقة، التي تخضع، كما نعي جميعا، لسيطرة النظام الانفصالي.

وعلى هذا الأساس، ما دام لم يسمح لفريق الرصد الدولي التحقق من الأمر في الميدان، فإننا نعتبر أن الجانب الروسي لم يف بالتزامه فيما يتعلق بقاعدة غودوتا.

وللأسف، فإن هذه الأوضاع وغيرها من التطورات المماثلة في مناطق الصراع على أراضي جورجيا تخرج عن إطار آليات مراقبة نزع السلاح وعدم الانتشار الوطنية والدولية. وتشاطر جورجيا على نحو كامل القلق المشترك

التوصل إلى الاتفاق الذي تجلّى في مؤتمر الأمم المتحدة في عام ٢٠٠٦ لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بجميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه.

ومع ذلك، فإن الجهود المبذولة على الصعيد الإقليمي تستحق دعم المجتمع الدولي. وينطبق ذلك على الاتفاقية المتعلقة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخيرتها وغيرها من المواد ذات الصلة، التي اعتمدها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في حزيران/يونيه الماضي.

وفيما يتعلق بمكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والاتجار غير المشروع بها، فإننا نؤمن أن المراكز الإقليمية لتزع السلاح تؤدي دورا حاسما. ولهذه الغاية، يود وفد توغو أن يشير إلى الحالة الخطيرة التي يواجهها مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا. وكما أكد الأمين العام بحق في تقريره المتضمن في الوثيقة A/61/137، فإن تلك المؤسسة تعاني من صعوبات مالية مزمنة فيما يتعلق بالآلية التشاورية التي أنشأها الأمين العام عملا بالقرار ٨٦/٦٠ ولم تتمكن من العثور على حل ملائم.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن افتقار المركز الإقليمي إلى الموارد البشرية يعني أنه لم يكن قادرا على تخطيط أو تنفيذ البرامج التي يمكن أن تستفيد من تبرعات طوعية من جانب البلدان أو المنظمات المانحة.

وتوغو من جانبها، ستواصل دعمها للمركز الإقليمي.

وتود توغو أن تشكر البلدان التي قدمت تبرعات للمركز الإقليمي وتحثها على الاستمرار في تقديم الدعم المالي إلى المؤسسة، التي ينبغي، في السياق الحالي، أن تؤدي دورا

إلى وضع تكون فيه هذه الأسلحة هي العملة المتداولة في العلاقات الدولية.

وفي هذا الشأن، نادى وفد توغو على الدوام بمبدأ نزع السلاح العام الكامل تحت الرقابة الدولية. وبالتالي، فإن رئيس وفد توغو، في بيانه خلال المناقشة العامة في الدورة الحالية للجمعية العامة، أعرب عن أسفه لأن الجهود المبذولة من جانب الأسرة الأممية لم تؤد إلى نتائج ملموسة.

وعلى سبيل التوضيح، سمحوا لي أن أقول إن المجتمع الدولي في عام ٢٠٠٥ لم يتوصل إلى اتفاق بشأن تعزيز أسس معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، تماما مثلما لم يتمكن اجتماع القمة العالمي في عام ٢٠٠٥ من اعتماد موقف موحد من عدم الانتشار ونزع السلاح.

وبالإضافة إلى ذلك، تشكل الأحداث التي نشهدها، وبخاصة في شبه الجزيرة الكورية، تهديدا خطيرا للسلام والأمن الدوليين. وبالمثل، فإن التهديد المتمثل في حصول أطراف فاعلة غير حكومية على أسلحة دمار شامل لكي تنفذ هجمات إرهابية تكون لها آثار كارثية، لم تتم إزالته. وفضلا عن ذلك، عندما ننظر في المبالغ الهائلة التي تنفقها بعض البلدان على سباق التسلح، وعندما يكون لدينا من الأسباب ما يجعلنا نعتقد أن عالمنا لن يتمكن من الحد من الفقر بحلول عام ٢٠١٥ بسبب نقص التمويل، يصبح جليا أنه ينبغي لنا أن نبذل قصارى جهدنا للخروج من الطريق المسدود في المفاوضات الدولية وأن نجعل من نزع السلاح مرة أخرى محورا لأولويات المجتمع الدولي.

خلال المناقشة العامة أكد رئيس وفد توغو أيضا على الحاجة إلى أن توجه الجمعية العامة اهتماما خاصا لمسألة انتشار الأسلحة الصغيرة. وإذا ما أخذنا في عين الاعتبار الولايات التي جلبتها تلك الأسلحة إلى أجزاء معينة من العالم، لا سيما في أفريقيا، فإنه لا يسعنا إلا أن نشجب العجز في

تحققت كانت دون توقعات شعوبنا. وعلى الرغم من اعتماد إعلان سياسي حول وسم وتعقب الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، ظلت آلية نزع السلاح تراوح مكانها بالرغم من المبادرات المتخذة على مختلف المستويات لإعادة انطلاقها.

وقد عرض وصف تفصيلي للجوانب المختلفة لهذا الشلل من جانب المتكلمين الذين تطرقوا إلى المسألة منذ افتتاح الدورة الحادية والستين. ويعتقد وفد بلدي أن الحالة الراهنة في ميدان نزع السلاح ناشئة عن غياب الإرادة السياسية الحقيقية لدى الدول الأعضاء للبدء في حوار مخلص لتمهيد السبيل أمام مفاوضات فعالة في المجالات التي تعتبر مسائل ذات أولوية من أجل خفض التهديدات ضد البشرية.

وفي ضوء تلك الحالة، تحث بنن جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل على أن تبدي حساسية أكبر لتطلعات البشرية إلى العيش في عالم خال من التهديد بالإبادة الناجم عن تراكم تلك الأسلحة في العالم.

من الضروري الامتثال الصارم لاتفاقات نزع السلاح القائمة. وإذ بقي ذلك في أذهاننا، ينبغي لنا تكريس المزيد من الاهتمام لتعزيز التعاون الدولي للقضاء الفعال على مخزونات الأسلحة التي تضمنتها اتفاقات نزع السلاح الثنائية والمتعددة الأطراف. وينبغي أن يحدث ذلك من خلال الاحترام الشديد للقواعد التي تحكم السلامة وحماية البيئة. وسيسهم ذلك، إلى حد كبير، في منع حيازة الإرهابيين لأسلحة الدمار الشامل.

وفي الوقت ذاته، من المهم التفاوض وإبرام اتفاقات نزع سلاح قابلة للتحقق وغير تمييزية ولا يمكن إلغاؤها لكي ننأى بالبشرية عن حافة الهاوية النووية.

رئيسيا في أفريقيا في مجالات نزع السلاح وبناء الثقة وبناء السلام.

ويعرب وفد توغو عن أمله أن يسمح لنا الاجتماع التفاعلي بشأن المراكز الإقليمية، الذي سيعقد في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر، بوضع مبادئ إرشادية جديدة لتعزيز وإعادة تنشيط المراكز الإقليمية في أفريقيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي وآسيا ومنطقة المحيط الهادئ.

السيد إيوزو (بنن) (تكلم بالفرنسية): نود أن نهنئكم أحر تهنئة، سيدي، وأن نغتنم هذه الفرصة أيضا لعرب عن تقديرنا لوكيل الأمين العام لشؤون نزع السلاح، السيد نوبواكي تاناكا، على البيان الثري بالمعلومات الذي أدلى به في بداية المناقشة العامة. ويتفق وفد بلدي مع تحليله، وفي الوقت ذاته نؤيد البيانين اللذين أدلى بهما ممثلا إندونيسيا ونيجيريا نيابة عن حركة عدم الانحياز والمجموعة الأفريقية على التوالي.

منذ قرون والإنسانية تحلم بإقامة عالم مترواح السلاح، يسان بالثقة والوثام بين الأمم. وفي القرن الثاني عشر، كان القوس والنشاب يعتبر سلاحا مرعبا، وكان انتباه البشرية منصبا على الحد من استخدامه. وفي عام ١١٣٩ كان ذلك الأمر موضوع نقاش لمؤتمر دولي عقده البابا إنوسينت الثاني. غير أن العملية التكنولوجية منذ ذلك الوقت ضاعفت مرات عديدة شوغلنا بشأن القدرة على إحداث الضرر الذي تمثله أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها لا سيما فيما يتعلق بالاتجار غير المشروع بالأسلحة التقليدية، وبصفة خاصة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. فآثارها الضارة التي تترك انعكاسات أكيدة وحقيقية على السلم والأمن الدوليين، لا تضاهيها إلا آثار أسلحة الدمار الشامل.

لقد بذلنا خلال الدورة الستين جهودا كبيرة لتعزيز نزع السلاح في كل فئات الأسلحة. غير أن النتائج التي

شاملة، وإذا كانت المناطق التي تنشأ بهذه الطريقة تتمتع باعتراف فعال بما من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية.

وفي ميدان الأسلحة التقليدية، تظل اهتماماتنا منصبّة على القضاء على الاتجار غير المشروع بهذه الأسلحة. وبعد فشل المؤتمر المعني ببرنامج عمل عام ٢٠٠١، بدأت الآن البلدان ضحايا انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة توجه اهتمامها إلى اللجنة الأولى، على أمل أن تصبح إطار عمل لاعتماد آلية للمتابعة تمكّن من إجراء رصد متعدد الأطراف لتنفيذ برنامج العمل وقيام الأمم المتحدة بإجراء تقييم دوري للتقدم المحرز والصعوبات التي ووجهت في هذا المجال.

لذلك، من المهم الحفاظ على التقييم الدوري الذي يُجرى كل سنتين، وكذلك على مبدأ عقد مؤتمر استعراضي كل خمس سنوات. ومن الملح إيجاد حلول مناسبة بغية تنفيذ برنامج العمل بفعالية وضمان أن تتلقى البلدان النامية المتضررة من انتشار الأسلحة الخفيفة المساعدة الضرورية لمساعدتها على مكافحة هذه الآفة. ومن المهم أن يبدأ الفريق العامل المعني بالسمررة غير المشروعة ممارسة أنشطته قريباً.

وتؤيد بنين المبادرات التي اضطلعت بها بلدان معينة لبدء عملية مشاورات حكومية دولية لوضع صك دولي ملزم بشأن استيراد وتصدير ونقل الأسلحة التقليدية. ونعتقد أن هذا الصك يجب أن يحظر نقل تلك الأسلحة إلى جهات ليست دولة إلا إذا كانت مخلولة على نحو صحيح من قبل حكومات الدول التي تحمل تلك الجهات جنسيتها. ويجب أن يقر أيضاً معايير غير تمييزية تحفظ حق جميع الدول في الدفاع عن نفسها.

من هذا المنظور، تشكل الاتفاقية الجديدة، التي اعتمدها للتو الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، نقطة مرجعية يتعين أن تؤخذ في الحسبان،

وترفض بنين بدون تحفظ كل محاولات تحديث أسلحة الدمار الشامل والتقليل من خطر الأسلحة الذرية، بالإضافة إلى اعتماد مذاهب الجغرافية - الاستراتيجية التي تسمح باستخدام تلك الأسلحة في ميدان المعركة. وفي الوقت الحالي، بينما تتعمق الريبة بين الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول التي ترى في حيازتها ضماناً لأمنها، فإن الكفاح ضد انتشار الأسلحة النووية لا يمكن أن يكون فعالاً ومجدياً في غياب ضمانات أمن سلبية ملزمة قانوناً، وما دام الانتشار الرأسي لا يكافح بنفس القوة التي يكافح بها الانتشار الأفقي، لأهما متساويان في إلحاق الضرر.

وإلى جانب كل الاعتبارات الأخرى، فإن توسيع توافق الآراء بشأن مبدأ حظر إنتاج المواد الانشطارية لتصنيع أسلحة نووية جديدة يمثل مهمة عاجلة للأمم المتحدة. وينبغي لآلية نزع السلاح أن تصب جل تركيزها على هذه المسألة. وفي هذا الصدد، من الأهمية بمكان أن توكل للأفرقة العاملة هيئة نزع السلاح ولاية إجراء مشاورات غير رسمية بشأن المسائل ضمن إطار اختصاصها خلال فترة ما بين الدورات الرسمية للهيئة.

ومن جهة أخرى، يجب أن تلتزم الدول غير الحائزة للأسلحة النووية بنص وروح معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وأن تحترم التزاماتها المنبثقة عنها.

وينبغي أن يسير التخلي عن حيازة الأسلحة النووية، على نحو لا رجعة فيه، جنباً إلى جنب مع التعاون دون تحفظ في ميدان تعزيز استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية، وبعبارة أخرى، للتنمية.

ويمكن أن يسهم إنشاء المناطق الخالية من الأسلحة النووية إسهاماً كبيراً في تعزيز السلم والأمن على الصعيد الإقليمي، إذا كان إنشاء تلك المناطق ناتجاً عن مفاوضات

بناء وجود لائق يحمي السلم والأمن في عالم يحل فيه الوثام محل التوتر، ويتمتع الناس فيه بالرفاه والرخاء على نحو أكثر إنصافاً.

السيد بولفريز (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتهنئتك سيدتي على انتخابكم لرئاسة اللجنة الأولى، وأن أتمنى لكم كل نجاح في هذا المسعى. وأرجو أن أطمئنكم على دعم وتعاون وفدي الكاملين.

يؤيد وفد أوكرانيا تأييداً كاملاً البيان الذي أدلى به ممثل فنلندا باسم الاتحاد الأوروبي. وأود اغتنام هذه الفرصة لتناول بعض المسائل الأخرى ذات الأهمية الكبيرة بالنسبة لأوكرانيا.

في البيئة الأمنية العالمية الحالية، غني عن البيان أن تقوية الصكوك والنظم الدولية، الموضوعة بهدف منع انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها، ومجموعة واسعة متنوعة من قضايا تحديد الأسلحة، ما زالت تحتل أولوية عليا بالنسبة للمجتمع العالمي. وإن العجز عن التوصل إلى اتفاق بشأن مجموعة التزامات في هذا الميدان الذي شهدناه في الآونة الأخيرة، يمكن أن يقوض على نحو خطير الجهود الجماعية المبذولة لتعزيز السلام والأمن، مما يضعف قدرة كل دولة على مواجهة التهديدات والتحديات الراهنة.

يلزم مفهوم عام وشامل للتصدي بفعالية للأخطار التي قد تنتج عن انتشار أسلحة الدمار الشامل. وإن الاستراتيجية الأوروبية الأمنية، التي تروج لعالمية وتدعيم الاتفاقات المتعددة الأطراف المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل ونظم ضبط الصادرات وتجرىم الأنشطة المحظورة، وكذلك تعزيز أحكام الحماية المادية ذات الصلة، تشكل في هذا الصدد أساساً جيداً لتعزيز جهودنا وترجمة تطلعاتنا إلى إجراءات ملموسة.

لا سيما عندما يتعلق الأمر بتحديد مبدأ زيادة مسؤولية البلدان المنتجة.

وتشيد بنى هنا بالاتحاد الأوروبي، الذي قرر، في إطار التشجيع على شمول البلدان النامية بالتجارة الدولية، اعتماد مبادرة "كل شيء إلا الأسلحة". فتلك المبادرة تسمح بالتجارة الحرة بالسلع، باستثناء الأسلحة، بين البلدان الأفريقية وبلدان الكاريبي والمحيط الهادئ من جهة وبلدان الجماعة الاقتصادية الأوروبية من جهة أخرى. ونعتقد أن هذا المفهوم ينبغي أن يسود في العلاقات بين الشمال والجنوب.

ويجب أن نعطينه مضموناً أكبر وروحاً أقوى، ويجب أن لا يكون انتقائياً. ويجب تطبيق هذا المفهوم. وهذا هو سبب الاستغراب من مدى السهولة التي تحصل فيها بلدان الجنوب على الأسلحة من خلال تجارة تمارسها بلدان متقدمة النمو معينة بحرية في حين أنها، من جهة أخرى، لا تعمل أي شيء للوفاء بالتزاماتها الدولية المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية.

ويؤمن بلدي بوجود صلة عضوية بين التنمية ونزع السلاح. وإذا واصلنا التقدم على درب نزع السلاح، فإننا سنتمكن من الحصول على موارد كافية لتمويل التنمية. ويجب أن يحشد المجتمع الدولي طاقاته لمنع تحويل الثروة التي يولدها الإنسان إلى بحوث تتعلق باختراع أسلحة دمار شامل جديدة وصقل الأسلحة الموجودة، في وقت ينشغل فيه العالم بالبحث عن مصادر جديدة لتمويل تعبئة موارد إضافية للتنمية، مثلما اتفقنا في توافق آراء مونتيري. وليس وهماً الاعتقاد بأن الوفورات الكبيرة التي يمكن أن تتحقق بإجراء تخفيض فعال في النفقات العسكرية سيمكننا من مكافحة الفقر بفعالية أكبر وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وذلك لإعطاء البلدان الفقيرة، لا سيما البلدان الأقل نمواً، إمكانية

يخرجاً مؤتمراً نزع السلاح من الطريق المسدود الذي دخل فيه فحسب، بل سيسهمان بصورة ملحوظة في مكافحة الانتشار النووي في الواقع العملي.

وأود أيضاً أن أكرر ما لإضفاء الطابع العالمي على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية من أهمية حيوية. ونهيب بجميع الدول، وخاصة الدول الوارد اسمها في قائمة الملحق الثاني للمعاهدة، أن تنضم إلى هذه المعاهدة من دون تأخير وبصورة غير مشروطة. وريثما تدخل المعاهدة حيز النفاذ، تدعو أوكرانيا - التي تترأس حالياً اللجنة التحضيرية لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية - جميع الدول إلى الامتناع عن القيام بأي عمل لا ينسجم مع المعاهدة.

وبالرغم من عجز الدول الأطراف عن الاتفاق على وثيقة ختامية في مؤتمر هذا العام لاستعراض برنامج العمل، فإن الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتراكمها بلا ضابط يظلان من أشد العوائق على طريق التنمية المستدامة والوقاية من الصراع وبناء السلام فيما بعد الصراع. وأوكرانيا من الدعاة المخلصين إلى بذل الجهود في نطاق منظومة الأمم المتحدة وعلى الصعيد الإقليمي، لمعالجة مسألة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبها. وأوكرانيا - بصفتها تؤيد بشدة اتخاذ خطوات عملية على الصعيد الوطني لتأمين التنفيذ الفعلي لبرنامج العمل ولوثيقة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، الخاصة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة - تولي أهمية خاصة لتصفية المخزونات المفرطة لأنواع الأسلحة هذه وما يلزمها من ذخائر.

وبالنسبة إلى مسألة تنظيم قواعد التجارة العالمية بالأسلحة التقليدية، تؤيد أوكرانيا المبادرة الخاصة بالمعاهدة الدولية للمتاجرة بالأسلحة، التي يمكن أن تصبح صكاً شاملاً لتحديد معايير قياسية موحدة في هذا المجال، بما يحول دون انتشار الأسلحة التقليدية.

ويجب علينا جميعاً أن نعلن مجدداً التزاماتنا بالتعددية، بوصفها مبدئاً محورياً في ميدان نزع السلاح وعدم الانتشار، بهدف دعم وتعزيز كفاءة الاتفاقات الدولية ذات الصلة، لا سيما معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، واتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية، واتفاقية الأسلحة الكيميائية؛ ودعم دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية في الحفاظ بيئة يمكن فيها تأمين الاستخدام السلمي للطاقة النووية.

ولئن كان يتوجب الحفاظ على حق كل دولة في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية، فإنه يتعين التقيّد على نحو كامل بالالتزامات التي قطعت في ميدان عدم الانتشار. وأود أن أشدد على أن الاعتماد العالمي والتنفيذ الصحيح لنظام الضمانات المشدد شرط مسبق لنظام عدم انتشار نووي فعال وموثوق به. وقد صدّق بلدي، من جانبه، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، على البروتوكول الإضافي لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وما فتئت أوكرانيا تكرر قولها إن معاهدة منع الانتشار هي الركن الأساسي لنظام عدم الانتشار العالمي والأساس الراسخ للسعي إلى نزع السلاح النووي. وأوكرانيا، التي تشارك الجميع خيبة الأمل العامة من حصيلة مؤتمر عام ٢٠٠٥ لاستعراض تنفيذ معاهدة عدم الانتشار، مصممة رغم ذلك على أن تسهم بنشاط في الدورة القادمة لاستعراض المعاهدة، بغية تحقيق نتائج ملموسة في مجالات هذه المعاهدة الثلاثة جميعاً.

ونرى أن من المشجع هذا العام تركيز المناقشات على مسألة معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، في إطار مؤتمر نزع السلاح، الذي لم يشر فيه أي اعتراض على مبدأ التفاوض حول المعاهدة. والشروع في تلك العملية وإبرام معاهدة لا تميز فيها، قابلة للتطبيق عالمياً، معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية المستخدمة في صنع الأسلحة النووية، لن

وأوكرانيا، التي كانت من الدول التي التزمت في البداية بالبروتوكول الخامس الخاص بالمتفجرات من مخلفات الحرب، ترحب ببدء سريان ذلك الصك الهام في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦. وتعميم البروتوكول عالميا سيسهم في تعزيز القانون الإنساني الدولي فضلا عن توحيد الجهود لمعالجة الآثار السلبية المترتبة على المتفجرات من مخلفات الحرب.

ختاما، أود أن أبرز طابع الاستعجال الذي يتسم به تضافر الجهود الدولية لإحراز تقدم في مجالات نزع السلاح وعدم الانتشار والحد من الأسلحة، في الأمم المتحدة وفي غيرها من المحافل، من أجل أجيال المستقبل.

السيد أو كيو (الكونغو) (تكلم بالفرنسية): سيدتي الرئيسة، أود، باسم الكونغو، أن أهنتك بجملة على انتخاب أنت أهل له وجديرة به، وأهنئ أيضا باقي أعضاء المكتب. ويود وفدي أيضا أن يشكر الأمانة العامة على ما قدمته لنا من دعم فني.

لا شك في أن التكلم في آخر يوم من أيام المناقشة العامة للجنة الأولى ينطوي على مزية، بعد سماع عدد كبير من البيانات التي أدلت ببعضها شخصيات ناهمة. وقد عرفنا في هذا العام، أن دواعي قلقنا أكثر نظرا للنكسات في مجال نزع السلاح وفي تنفيذ القرارات العديدة التي اعتمدت عاما بعد عام.

وعلى إثر النتيجة المخيبة للآمال لمؤتمر عام ٢٠٠٥ الاستعراضى للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ونتيجة اجتماع قمة عام ٢٠٠٥، في أيلول/سبتمبر، الذي عجزت فيه الدول الأعضاء عن الاتفاق على موقف موحد من عدم الانتشار ونزع السلاح، فوجئنا، في تموز/يوليه ٢٠٠٦، بفشل مؤتمر استعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل الخاص بمنع الاتجار غير المشروع

إن مسألة الذخائر التقليدية المسحوبة من الاستخدام في أوكرانيا ما زالت معضلة كبيرة، تثير دواعي قلق خطيرة إنسانيا وإثائيا وبيئيا واقتصاديا. ويعطي الانفجار الذي حدث، في آب/أغسطس ٢٠٠٦، في مستودع ذخائر نوفيوبودانفكا برهانا إضافيا على ضرورة اتخاذ خطوات في سبيل الحل العملي لهذه المشكلة من دون إبطاء.

إن الإرث السوفييتي المكون من ملايين الأطنان من الذخائر التقليدية في أوكرانيا يشكل خطرا مباشرا يهدد صحة الناس، كما يهدد الأمن والبيئة. ولا يمكن حل هذه المشكلة فعليا إلا بتضافر الجهود الدولية الرامية إلى الحيلولة دون أن تؤدي الذخائر التقليدية المسحوبة من الخدمة إلى تعريض أرواح ملايين الناس للخطر.

ويسرني أن أحيط الوفود علما بأن أوكرانيا أصبحت، في ١ حزيران/يونيه ٢٠٠٦، طرفا بكل ما للكلمة من معنى في اتفاقية أوتاوا. وإن التعاون المثمر مع اللجنة الأوروبية المعنية بالقضاء على مخزونات الألغام الأرضية المضادة للأفراد آمن مصادقة برلمان أوكرانيا على الاتفاقية في العام الماضي. وقد تعهدت أوكرانيا بالتزامها الجديد بروح تحمل المسؤولية وهي لا تزال منفتحة للتعاون البناء، بما يكفل تنفيذ جميع أحكام هذه الاتفاقية الهامة في الوقت المناسب.

وأوكرانيا، باعتبارها دولة طرفا في الاتفاقية الخاصة بأسلحة تقليدية معينة فضلا عن تعديلها وكل بروتوكولاتها، تلتزم التزاما كلياً بالامتنال الشامل لتلك الصكوك. وعلى ضوء المؤتمر الاستعراضى الثالث المقبل للدول الأطراف في الاتفاقية، الذي سيعقد في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، توافق أوكرانيا على ضرورة تعزيز فعالية الاتفاقية الخاصة بأسلحة تقليدية معينة، كأداة أساسية تستهدف الحد من الآثار السلبية للعمليات الحربية التقليدية وعقاييلها.

إن فشل مؤتمر استعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بجميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه يهيم الكونغو بصورة خاصة، نظرا لموقعها في قارة عانت بصورة مفرطة من الآثار المدمرة للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ولذلك، تدعو الكونغو جميع الدول الحاضرة إلى أن تلتزم مجددا، بتصميم وبروح التضامن، بتذليل الصعوبات القائمة أمامنا وبأن تولي الاهتمام اللازم لمكافحة هذه الآفة والقضاء عليها. فهذه الأسلحة، في قارتنا، أسلحة دمار شامل فعلا، ويتضح ذلك يوميا بجلاء.

وتحدد الكونغو أيضا التزامها بمقصد تحقيق عالمية الاتفاقية الخاصة بحظر استخدام وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وبالقضاء عليها.

وبالنظر إلى هذه المسائل والمسائل الأخرى المعروضة علينا، نجد تأكيد التزامنا بالتعددية. ويمكننا، بعملنا معا، أن نجنب عالمنا عواقب الأخطار المهددة للحاضر والمستقبل. ومن مسؤوليتنا نحن جميعا أمام التاريخ وأمام أجيال المستقبل تعزيز وتشجيع مختلف الصكوك المتعددة الأطراف من أجل الحد من الخطر الذي تشكله للإنسانية أسلحة الدمار الشامل والأسلحة التقليدية.

في عام ٢٠٠٦، بينت الأمم المتحدة بوضوح أن صون السلام هو محور تركيز اهتماماتها. فقد تم تعزيز عمليات حفظ السلام، وفي بعض الحالات، أصبح حفظ السلام بناء للسلام - في بوروندي وسيراليون، على سبيل المثال لا الحصر. وكان هذا التحول نوعيا بمقدار ما كان كميًا. وقد أتاح ذلك تطورات إيجابية في هايتي وليبيريا وجمهورية الكونغو الديمقراطية. غير أن تجربة تيمور - ليشتي مؤخرا - البلد الصديق - حيث عاد العنف فجأة بعد عام من رحيل الخوذ الزرق في أيار/مايو ٢٠٠٥، تذكرنا بأننا

بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بجميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه.

ومع استمرار ارتفاع النفقات العسكرية، باتت البلدان منقسمة انقسامًا بينا حول مسألة نزع السلاح، مما يثير قلقًا بالغًا لدى المجتمع الدولي. والواقع أن هناك خطرا منذرا كسيف مسلط على رؤوس البشر.

غير أن المجتمع الدولي يتباعد، فيما يبدو، عن التقدم الملموس المحرز في التسعينات، وخاصة التقدم المحرز عام ٢٠٠٠، في المؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم الانتشار، الذي قطعت فيه التزامات مشجعة بغرض تنفيذ أحكام المعاهدة، كما بين الأمين العام بوضوح في تقريره عن أعمال المنظمة (A/60/1).

إن النكوث بتلك الالتزامات قد يكتف من ظاهرة الانتشار المرعبة، أفقيا وعموديا على حد سواء. وهذا لا يمكن أن يبعث برسالة واضحة وحازمة إلى الإرهابيين. ولا يمكن أن يؤدي إلى قبول العالم أجمع بالمعاهدة على المدى البعيد إلا نهج مسؤول غير انتقائي تجاه تنفيذ هذه المعاهدة التي لا تزال الركن الأساسي لنظام عدم الانتشار، والأساس الوطيد لنزع السلاح النووي والإطار المناسب لتسخير الطاقة النووية للأغراض السلمية.

بعد عشر سنوات من الاحتفال بالتوقيع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، يوم ١٠ أيلول/سبتمبر، في نيويورك، لم تدخل المعاهدة بعد حيز النفاذ، بالرغم من أن الأوضاع الدولية تقتضي تسريع هذه العملية، وأن الوقف الاختياري للتجارب النووية ينبغي الإبقاء عليه إلى أن تدخل المعاهدة حيز النفاذ. ولذلك، نحث الدول التي لم توقع بعد أو تصادق على المعاهدة أن تفعل. ومن الأمور الهامة أن نضاعف جهودنا بغية تحقيق أهدافنا.

على سبل جديدة لتحقيق توافق الآراء على ما بين أيدينا من مسائل.

السيد باك جيل يون (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالانكليزية): سيدتي الرئيسة، اسمحي لي، في مستهل كلمتي، بأن أقدم إليك تهانئ الحارة على تسلمك سدة رئاسة اللجنة الأولى وبأن أتمنى لك كل النجاح.

إن آمال الشعوب بعالم خال من الأسلحة النووية بعد نهاية الحرب الباردة، قد خابت، فقد أخذ خطر اندلاع حرب نووية يتزايد يوماً بعد يوم. فاعتماد الدول النووية على الأسلحة النووية يتعاظم بدلا من أن يتناقص.

ومؤخرا فشلت دورات هيئة نزع السلاح وغيرها من المنتديات المتعددة الجنسيات لترع السلاح في التوصل إلى توافق في الآراء على مسائل نزع السلاح، بما في ذلك نزع السلاح النووي، وقد دخلت الآن طريقا مسدودا. ويمكننا أن نعزو ذلك بصورة رئيسية إلى سياسة السيطرة النووية التي تتبعها بعض البلدان، بناء على مصالحها الأنانية ورغبتها في الهيمنة على العالم.

وتستعمل الدولة العظمى الأسلحة النووية علنا أمام الملاء كوسيلة لتهديد دول ذات سيادة وابتزازها، مقوضة أسس سيادتها وأمنها. إنها حقيقة واقعة إن قلنا: إذا لم نضع حدا للمحاولات الرامية إلى السيطرة باستعمال الأسلحة النووية وبالتهديد بها، لن يمكننا توقع أي تقدم في مناقشة مسائل نزع السلاح عامة، ناهيك عن نزع السلاح النووي.

ومن أجل سلام العالم وأمنه، ينبغي أن يُطبق نزع السلاح النووي عمليا على سبيل الأولوية، وينبغي إزالة كل الأسلحة النووية من على وجه الأرض.

نزع السلاح النووي وعدم انتشاره أمران لا تنفصم لهما عُرى، لكن الهدف الرئيسي هو نزع السلاح النووي.

يجب علينا أن نقدم إلى بلدان، حالتها سريعة العطب كهذه، كل ما أمكن من دعم على المدى البعيد. ونحن على ثقة بأن لجنة بناء السلام، التي يجري إنشاؤها بطريقة استباقية منظمة، ستؤدي دورا مفيدا في تنسيق جهود الإعمار في بلدان تمر بمرحلة ما بعد الصراع.

إن مسائل السلم والأمن تكمن في صميم سياسات الكونغو الإقليمية ودون الإقليمية، انسجاما مع قرارات الجمعية العامة بصدد تدابير بناء الثقة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، وأحدثها عهدا القرار ٦٤/٦٠ المؤرخ ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥. وهذا هو الأساس الذي تقوم عليه مشاركة الكونغو الفاعلة في اللجنة الاستشارية الدائمة المعنية بشؤون الأمن في أفريقيا الوسطى. وتكرر الكونغو تأكيد أهمية هذه اللجنة لمنطقتنا، التي أخذ بعض بلدانها بالخروج تدريجيا من صراعات داخلية متمادية، والتي ينبغي فيها بذل بعض الجهود لتهيئة أجواء السلام والأمن. وهذه اللجنة - كما لاحظ ممثل الكاميرون - أسهمت إسهاما جليلا في منطقتنا منذ إنشائها. واللجنة تحتاج، لكيما تضطلع بولايتها، إلى الموارد. ولذلك نحدد دعوتنا إلى تقديم التبرعات لصندوق اللجنة الائتماني، بغرض تمويل أنشطتها من خارج الميزانية.

أخيرا، نرجو للقرار المتخذ في الاجتماع الوزاري الرابع والعشرين للجنة - الذي عُقد في كيغالي من ٢٥ إلى ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ بصدد عقد مؤتمر دون إقليمي في عام ٢٠٠٧، لتناول مسائل الأمن عبر الحدود - نرجو أن يحظى بالدعم اللازم من الجهات المانحة ومن شتى الشركاء.

ولن نتمكن من مواجهة مخاطر انتشار الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية ووسائل إيصالها إلا بالحوار والتعاون. وتأمل الكونغو في أن تتيح لنا أعمال لجنتنا العثور

ويجب أن تتخلى جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية عن مذهبها النووي القائمة على الضربة الاستباقية باستخدام الأسلحة النووية، وأن تلزم نفسها دون شرط بالألا تكون البادئة في استخدام الأسلحة النووية، مثلما طالبت الدول غير الحائزة للأسلحة النووية. وعليها أن تجلس إلى طاولة المفاوضات لوضع مشروع اتفاقية دولية في ذلك الصدد.

إن المسألة النووية في شبه الجزيرة الكورية، التي أخذت تستأثر باهتمام المجتمع الدولي، إنما هي نتيجة لسياسة التهديد النووي القائمة على السياسة العدوانية التي تمارسها الولايات المتحدة ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، والتي تنتهجها منذ ما يزيد على نصف قرن. فالولايات المتحدة تهدد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بأسلحتها النووية، وقد جعلتها هدفا لهجوم وقائي، مما اضطرها إلى حيازة قوة نووية رادعة بوصفها إجراء للدفاع عن النفس.

يثبت لنا التاريخ والحقائق الراهنة أن ما من بلد يستطيع الدفاع عن كرامته الوطنية وسيادته واستقلاله إلا بحيازة قوة هائلة.

وسواء تعلق الأمر بمسألة إطلاق قذائف أو إجراء تجارب نووية، فالأمر الواقع اليوم هو أنها يجري التسامح فيها، ما دامت الولايات المتحدة تميزها، ولن يتم عرضها على الأمم المتحدة.

وفي ذلك الصدد، يود وفدي أن يسترعي انتباه اللجنة إلى أن بعض البلدان تجاهلت خلال المناقشة العامة جوهر المسألة النووية في شبه الجزيرة الكورية. فقد حثت تلك البلدان جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على التخلي عن برنامجها النووي، مغفلة النظر في الأسباب الجذرية للمسألة النووية في شبه الجزيرة الكورية. ولم تسع إلا إلى

وإن انتشار أسلحة الدمار الشامل هو نتيجة الخطر الذي يشكله وجود الأسلحة النووية، ولكن بعض البلدان تميز، مع الأسف، بين وجود الأسلحة النووية وانتشارها، وتتمادى في تأكيداتهما على مسألة عدم الانتشار وحدها.

وهذا يبين في الواقع أن نيتها الحقيقية هي التهرب من نزع السلاح النووي. فلا معنى لعدم الانتشار من دون نزع السلاح النووي. وإن النظام الدولي سيشهد تغيرا ملحوظا وملموسا إذا استمر السماح بقبول المنطق المشابه لمنطق رجال العصابات، الذي يذهب إلى القول إنه لا يجوز سوى للبلدان الكبرى أن تمتلك الأسلحة النووية وتعتدي على البلدان الصغرى بها وتهدها. وعلاوة على ذلك، سيؤدي هذا بصورة حتمية إلى اضطراب الدول غير النووية إلى امتلاك قوة ردع نووية.

واليوم، حولت سياسات الاستكبار اعتمادا على الأسلحة النووية، المستندة إلى الكيل بمكيالين، - حولت معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وغيرها من اتفاقيات نزع السلاح إلى كلام بلا معنى، لا طائل تحته، يفتقر إلى سلطان الإلزام - طريقة مؤكدة لدفع العالم إلى هاوية سباق تسلح نووي.

لا يمكن أن يكون ثمة تبرير لكون بعض البلدان تعترض على الأنشطة النووية السلمية لبلدان تكرهها هي، فيما تنهرب من واجباتها بترع سلاحها النووي. إن الاستخدام السلمي للطاقة النووية ليس امتيازاً ممنوحاً لبلدان بعينها، بل هو حق مشروع للدول السيادية. واليوم، يختار كثير من البلدان بناء قدرات دفاعية قوية بغرض الدفاع عن النفس. ذلك أن جميع معاهدات الحد من الأسلحة، بما في ذلك معاهدة عدم الانتشار، تعجز عن حماية أمن الدول غير الحائزة على أسلحة نووية.

وستواصل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بذل الجهود للتصدي للتهديد الذي تفرضه قوات خارجية؛ ولكفالة التوصل إلى سلام دائم في شبه الجزيرة الكورية في المستقبل أيضا.

السيد وحيدوف (أوزبكستان) (تكلم بالروسية):

سيدتي الرئيسة، اسمحوا لي، أن أضم صوتي إلى أصوات الوفود الأخرى التي أعربت عن التهنية لكم بانتخابكم رئيسة للجنة الأولى. وأود أن أطمئنكم وأعضاء المكتب الآخرين على كامل دعم وفد أوزبكستان لكم في جهودكم للاضطلاع بأعمال اللجنة.

خلال الدورة الحالية للجمعية العامة، شددت أغلبية الدول الأعضاء مرة أخرى على أهمية بذل جهود جماعية لضمان السلم والأمن الدوليين. ولا بد من ذلك الفهم في ظل ظروف يواجه المجتمع الدولي فيها عددا متزايدا من التحديات في مجال الأمن ونزع السلاح وعدم الانتشار.

وإننا نرى أن الافتقار إلى التقدم في السنوات الأخيرة في المحادثات المتعددة الأطراف لا يعني أن جميع الفرص المتاحة للدول لاعتماد تدابير عاجلة وفعالة للحيلولة دون انهيار النظام الدولي لرصد أسلحة الدمار الشامل وحظرها قد ضاعت. ونسلم بأن مواصلة تنمية منطقة آسيا الوسطى في هذه المرحلة الحاسمة سترهن إلى حد بعيد بفهم صائب لطبيعة التهديدات القائمة وبتحديد مصادرها وتربطها في الوقت المناسب.

وأول ما يتهدد المنطقة هو انتشار الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل. وإن التوقيع في سمبيلاتنسك في ٨ أيلول/سبتمبر الأخير على معاهدة تجعل من آسيا الوسطى منطقة خالية من الأسلحة النووية، للدليل على أن الدول يمكنها، استنادا إلى ما اكتسبه المجتمع الدولي من خبرات وإلى الوثائق القانونية السابقة، أن تكفل، مجتمعة،

معاملة الولايات المتحدة بدعم السياسة العدوانية التي يمارسها ذلك البلد ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، بدلا من تشجيع التوصل إلى حل حقيقي وعادل للمسألة النووية.

والمنطق السائد اليوم هو أن تهديد الولايات المتحدة بتسديد ضربة نووية استباقية إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية يخدم السلم والأمن، بينما تشكل التدابير المضادة التي تتخذها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تهديدا للسلم والأمن، وهو ما لا تقبله جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وغيرها من البلدان المحبة للعدالة.

في عالم اليوم، الذي تسوده شريعة الغاب، لا يستطيع الدفاع عن العدالة سوى الأقوياء. واليوم، بفضل سياسة سونغون للدفاع عن الاشتراكية والسلم باستخدام الجيش، استطعنا حتى الآن صون سيادتنا والحيلولة دون نشوب حرب في شبه الجزيرة الكورية، على الرغم مما تبذله القوات المعادية من جهود سياسية وعسكرية واقتصادية متواصلة لخنق جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

ويمثل نزع السلاح النووي من شبه الجزيرة الكورية أممى ما نصبو إليه. وسنظل عاقدى العزم على تحقيق نزع السلاح النووي هذا من خلال الحوار والتفاوض، على نحو ما تعهدنا به في البيان المشترك الصادر يوم ١٩ أيلول/سبتمبر.

ولم يكذب البيان المشترك يُنشر حتى قامت الولايات المتحدة بفرض جزاءات اقتصادية على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وتصعيد ضغطها عليها في مختلف الميادين. وعلاوة على ذلك، عرقلت الولايات المتحدة تنفيذ البيان المشترك باستخدام كل الوسائل الممكنة، بما فيها التهديد والابتزاز، وإجراء مناورات عسكرية واسعة النطاق تستهدف جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

لقد ساعد ذلك التعاون على تحقيق انفراج في حالة الجمود التي يعاني منها نظام عدم الانتشار.

واستنادا إلى ذلك، من الغريب نوعا ما أن لا يرد أي ذكر للإطار القانوني للمعاهدة في آخر بيان عام صدر عن إدارة شؤون نزع السلاح، التي شاركت بصورة مباشرة في جميع الأعمال المتعلقة بالمعاهدة.

إننا نؤمن بأن أي توافق في الآراء في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار يجب أن ينطوي على العوامل التالية.

أولا، علينا ألا نستند في بذلنا لأي جهود في هذا الميدان إلا إلى أساس متعدد الأطراف يأخذ في الحسبان وجهة نظر أغلبية الدول الأعضاء. وينبغي أن يكون نظام تقييم التهديدات والتحديات موحدًا.

ثانيا، ينبغي أن تكون نقطة الانطلاق في إجراء المزيد من المفاوضات المتعددة الأطراف وفاء الدول بواجباتها القائمة بموجب المعاهدات الدولية بشأن مسائل نزع السلاح.

ثالثا، لا بد من مواصلة تعزيز التدابير المتعددة الأطراف الرامية إلى مكافحة السوق السوداء لبيع المواد والتكنولوجيا النووية، والتصدي للتهديد الذي يشكله تزايد أنشطة الجماعات الإرهابية وسعيها للحصول على مكونات أسلحة الدمار الشامل.

وفي ذلك السياق، نرحب بالمبادرة العالمية التي اقترحتها روسيا والولايات المتحدة لمكافحة أعمال الإرهاب، ونؤيد تعزيز النظام المنشأ عملا بقرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤).

رابعا، ينبغي تعزيز الدور الذي تضطلع به الدول غير الحائزة للأسلحة النووية في العلاقات الدولية. وعلينا وضع

الأمن والاستقرار والسلام في المنطقة، وأن تهيئ الظروف اللازمة لتحقيق التنمية والرفاه لشعوبها.

وقبل تسع سنوات، اتخذت دول آسيا الوسطى - أوزبكستان وتركمانستان وطاجيكستان وقيرغيزستان وكازاخستان - قرارا، استنادا إلى التزاماتها بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، بوضع نظام جديد للأمن يأخذ في الحسبان السمات الخاصة للمنطقة - نظام أصبح أول آلية للأمن الإقليمي في آسيا الوسطى.

وتسعى دول المنطقة، بالقدوة، إلى التأكيد على أن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية، بوصفه جزءا لا يتجزأ من هذا النظام، يسهم بشكل كبير في صون السلم والأمن الدوليين على الصعيدين الإقليمي والعالمي.

ويشهد ما استجد من أحداث مؤخرا في مجال عدم الانتشار على حسن توقيت ووجاهة فكرة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى، وهو ما أعرب عنه قبل ١٣ سنة رئيس جمهورية أوزبكستان، السيد كرىموف، هنا في الأمم المتحدة خلال الدورة الثامنة والأربعين للجمعية العامة.

واسمحوا لي أن أعرب عن خالص امتناني لجميع الدول الأعضاء، والمنظمات الدولية، والمنظمات غير الحكومية التي قدمت تهنئتها الحارة إلى دول آسيا الوسطى على إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى.

وأود أن أنوه بالدعم الكبير المقدم في هذا الصدد من الأمم المتحدة والأمين العام شخصيا، وإدارة شؤون نزع السلاح، والمركز الإقليمي للسلام ونزع السلاح في آسيا والمحيط الهادئ، ومكتب الشؤون القانونية، في جميع مراحل عملية إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى.

ونرحب بما تم في جوارنا المباشر، من إنشاء أول منطقة خالية من الأسلحة النووية تقع كلياً في نصف الكرة الشمالي، وهي المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى. ويهنئ وفدي دول آسيا الوسطى الخمس - أوزبكستان، وتركمانستان، وطاجيكستان، وقيرغيزستان، وكازاخستان - التي وقعت على معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في المنطقة. وإن تلك المعاهدة، التي تحظر على البلدان الأخرى نقل أسلحة نووية عبر أراضي آسيا الوسطى أو تخزين مواد نووية فيها، تمثل خطوة هامة صوب تخليص العالم من الأسلحة النووية. والواقع أن إنشاء المناطق الخالية من الأسلحة النووية يشكل خطوة أساسية صوب نزع السلاح النووي.

وعلى الرغم من هذا الحدث الهام، من المؤسف أنه بعد ٣٠ عاماً من اتخاذ قرار الجمعية العامة، الذي اقترحه إيران في البداية، بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الوسط، لم يتم إحراز أي تقدم صوب تحقيق هذه المنطقة نظراً لسياسة إسرائيل المتعنتة. وجدير بالذكر أن العقبة الوحيدة في وجه إقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط تتمثل في عدم انضمام ذلك النظام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وتشغيله السري المستمر لمراقفه النووية غير الخاضعة للضمانات، بمساعدة الولايات المتحدة وعونها التكنولوجي. ولم يعبأ ذلك النظام بالنداءات الدولية المستمرة في محافل عديدة، وخاصة في مؤتمر عام ٢٠٠٠ الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، الذي طالب فيه ١٨٧ بلداً ذلك النظام بالاسم بالانضمام إلى المعاهدة فوراً وبدون أي شرط.

وعلاوة على ذلك، لم يكن ذلك النظام قط طرفاً في الصكوك الدولية الأخرى المعنية بأسلحة الدمار الشامل، وخاصة اتفاقية الأسلحة الكيميائية واتفاقية الأسلحة

نظام ضمانات عالمية وغير مشروطة لكفالة أمن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية.

وإني لعلى يقين بتوافر جميع الظروف لتكليل عمل اللجنة بالنجاح. ويود وفد أوزبكستان الإعراب عن كامل استعداده للتعاون مع جميع الوفود والدول الأعضاء في إنجاز تلك المهمة.

السيد دانيش - يازدي (جمهورية إيران الإسلامية)

(تكلم بالانكليزية): سيدتي الرئيسة، أود في المستهل أن أعتنم هذه الفرصة لتهنئتكم على توليكم رئاسة هذه الهيئة. وإني على ثقة بأن مهارتكم الدبلوماسية تُشكل رصيماً مهماً سيساعد اللجنة على تحقيق نتيجة إيجابية هذا العام. وأود كذلك تهنئة أعضاء المكتب الآخرين على انتخابهم.

أود أن أعرب عن تأييد وفدي للبيان الذي أدلى به في هذه اللجنة ممثل إندونيسيا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

إن لجمهورية إيران الإسلامية، التي اكتوت بنار أسلحة الدمار الشامل، تجربة مريرة مع هجمات كيميائية واسعة النطاق على جيشها وسكانها المدنيين، خلفت عدداً هائلاً من الضحايا. ومنذ نهاية الحرب التي فرضها نظام صدام حسين على إيران، بدعم من بعض البلدان الغربية، شهدنا وما زلنا نشهد معاناة الآلاف من ضحايا الأسلحة الكيميائية في مختلف أرجاء بلدنا. وبالنظر إلى ما عانته إيران في الماضي جراء هذه التجربة المحزنة والقاسية، فإنها تجدد نفسها مدفوعة بقوة إلى السعي إلى القضاء على جميع أسلحة الدمار الشامل، وتعتبرها أدوات للإنسانية وخطيرة وضارة لكل المجتمعات البشرية. وستبذل إيران من منطلق تمسكها بمبادئها، قصارى جهدها لتحقيق الهدف النبيل المتمثل في نزع السلاح الشامل في ميدان أسلحة الدمار الشامل، وخاصة نزع السلاح النووي.

تشارك في الانتشار العمودي للأسلحة النووية. بمواصلة سعيها الحثيث إلى تطوير أنواع جديدة من الأسلحة النووية المصغرة والسهلة الاستخدام، وبناء قدرات جديدة لإنتاج مواد انشطارية لأسلحة نووية جديدة. ومن الأمثلة على ذلك، وفقا للإدارة الوطنية للأمن النووي في الولايات المتحدة، ستستطيع الولايات المتحدة صنع مغلفات من البلوتونيوم لعدد يتراوح بين ٣٠ و ٤٠ رأسا حريرية جديدة سنويا بعد عام ٢٠١٠، في لوس ألاموس.

وتشارك الولايات المتحدة في انتشار الأسلحة النووية عموديا أيضا بنقل التكنولوجيا والمواد إلى دول غير أعضاء في معاهدة عدم الانتشار تستهدف مرافقها النووية غير الخاضعة للضمانات إنتاج أسلحة نووية وتطويرها. وبالإضافة إلى ذلك، لم يجرز أي تقدم لإعطاء الدول غير الحائزة للأسلحة النووية الأطراف في معاهدة عدم الانتشار ضمانات بعدم استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ضدها، من خلال صك عالمي غير مشروط وملزم قانونا. إن تلك التطورات تعرض كلها مستقبل نزع السلاح النووي وعدم الانتشار للخطر.

ينبغي للمجتمع الدولي أن يتابع بهمة التزامات نزع السلاح النووي التي اتفق عليها في مؤتمري استعراض معاهدة عدم الانتشار اللذين عُقدتا في عامي ١٩٩٥ و ٢٠٠٠، وعلى وجه التحديد، في الاجتماع المقبل للجنة التحضيرية لمؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار عام ٢٠١٠، كما نص قرار الجمعية العامة ٧٢/٦٠ الصادر في ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥.

وفي ذلك السياق، نرى أن جميع التزامات نزع السلاح النووي، وبشكل خاص الخطوات العملية الـ ١٣، هي جزء من كل متكامل وينبغي أن تطبق بالكامل. لذلك، فإن الأخذ بنهج تدريجي مثل النهج المقترح لمعاهدة وقف

البيولوجية، بسبب برامجه للأسلحة البيولوجية والكيميائية. ومما يثير السخرية - بل هو أمر سخيف فعلا - أن يلجأ النظام الإسرائيلي، الذي ليس عضوا في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، والذي تكرر الاعتراف بأنه يمثل، بترسانته النووية وبتزعمته التوسعية وإرهاب الدولة الذي يمارسه في سياساته، أخطر تهديد على الإطلاق للسلام والأمن الإقليميين، إلى الشكوى من البرنامج النووي السلمي الإيراني، وإلى قيادة حملة من التهديدات والأكاذيب والخداع والابتزاز ضد إيران. إن البلدان التي ضللتها تلك الحملة إنما تخدم في واقع الأمر مصالح النظام الإسرائيلي.

ويظل التهديد المتمثل في تكديس الدول الحائزة للأسلحة النووية لما يناهز ٢٧٠٠٠ سلاح نووي مصدرا لقلق كبير في كل أنحاء العالم. وإن الافتقار إلى التقدم في نزع السلاح النووي وعدم وفاء بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية بواجباتها بشأن الإزالة التامة لترساناتها من الأسلحة النووية، فضلا عن مذهبها العسكرية الجديدة القائمة على التهديد باستخدام الأسلحة النووية، ما زال يشكلان تهديدا للمجتمع الدولي.

ويجب ألا يغيب عن بالنا أن البلد الوحيد الذي استخدم الأسلحة النووية خلال صراع، أي الولايات المتحدة، ما زال يحوز ترسانة هائلة من الرؤوس الحربية النووية، والكثير منها جاهزة للاستعمال والبقية عبارة عن مخزون احتياطي. والعديد من تلك الرؤوس الحربية منشور في شبكات قذائف أرض - أرض ومحمولة في قاذفات القنابل وفي الغواصات. والمئات من الأسلحة النووية الميدانية، المؤلفة من قاذفات الهجوم البري طوماهوك وقنابل ب - ٦١، جاهزة للاستخدام. وقد نشرت الولايات المتحدة أسلحة نووية في العديد من القواعد في بلدان حلف شمال الأطلسي الأوربية، في انتهاك واضح لأحكام معاهدة عدم الانتشار. وعلاوة على ذلك، لا تزال الولايات المتحدة

الوصول إلى جميع أنواع التكنولوجيا النووية لا يمكن لها خلق فئات من "الذين يملكون" والذين "لا يملكون" باتباع شكل من سياسة التمييز العنصري خاصة بالتكنولوجيا النووية.

ثانياً، إن معاهدة عدم الانتشار وجميع الصكوك الدولية الأخرى تركز على افتراض ضرب توازن بين الحقوق والواجبات. وذلك التوازن يضمن استمرارية النظام القانوني بتقديمه حوافز للانتماء والتقييد. وإن أحكام نظام معاهدة عدم الانتشار والنظام الأساسي للوكالة الدولية للطاقة الذرية حول الحق في امتلاك التكنولوجيا النووية، إضافة إلى حتمية التعاون وتشاطر التكنولوجيا بين الذين قبلوا بواجبات عدم الانتشار، تشهد على حكمة وفهم من صاغ تلك النصوص.

غير أننا، على صعيد الممارسة، يجب علينا أن ندرأ كل ما يؤدي إلى ترسيخ الانطباع بأن الانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار وإلى نظام ضمانات الوكالة يشكل عائقاً أمام الاستخدام السلمي للطاقة النووية، في حين أن الامتناع عن الانضمام يكافئ بالرضوخ، كما هو الحال في تطوير أحد أكبر المخزونات من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. وإن رفض القبول بالواجبات المنبثقة عن معاهدة عدم الانتشار ونظام ضمانات الوكالة ينبغي أن يجعل الرفض الوحيد لمعاهدة عدم الانتشار في المنطقة عرضة لأشد القيود بدلا من توفير الحصانة له.

إيران، مثل جميع الأعضاء الآخرين في معاهدة عدم الانتشار، تعتبر أن السعي إلى الحصول على الطاقة النووية وتطويرها للأغراض السلمية هو حقها غير القابل للتصرف، ولذلك فإنها قامت باستثمار الموارد البشرية والمادية الضخمة في ذلك المجال. وفي الوقت نفسه، وكما ذكرنا مرارا وتكرارا، فإن الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل

إنتاج المواد الانشطارية يخفق في معالجة القضية موضوع البحث.

وفيما يتعلق بمسألة القذائف يود وفدي أن يشكر الأمين العام على تقريره الجديد الذي أعد بمساعدة معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح وإدارة شؤون نزع السلاح وقدم للجمعية العامة تطبيقاً للقرار ٦٧/٥٩. إن ذلك التقرير مشار إليه، على النحو الواجب، في قرار هذا العام عن "القذائف"، المقدم من إندونيسيا وإيران ومصر. ويشكل التقرير مساهمة ثمينة لفريق الخبراء الحكوميين الثالث، الذي سيعقد أول اجتماع له من ٧ إلى ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٧. ونتوقع أن ينجح فريق الخبراء في إنجاز ولايته بتحديد المجالات التي يمكن الوصول فيها إلى توافق الآراء في مسألة القذائف من جميع جوانبها.

وفيما يتعلق باتفاقية الأسلحة البيولوجية، يشكل المؤتمر الاستعراضي السادس، الذي سيعقد في وقت لاحق من هذا العام، حدثاً هاماً في متابعة التطورات المتعلقة بالاتفاقية. وفي ذلك السياق، يود وفدي أن يذكر الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة البيولوجية بأن جمهورية إيران الإسلامية قد جددت رسمياً اقتراحها لتعديل الاتفاقية حول حظر استخدام الأسلحة البيولوجية وتتوقع أن تناقش هذه المسألة باستفاضة.

قبل أن أنني بياني، أود أن أتطرق إلى المسألة الهامة، مسألة الحق غير القابل للتصرف للدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار بالاستخدام السلمي للطاقة النووية. والحق غير القابل للتصرف ذلك ينشأ من رأيين أوسع نطاقاً. أولاً، الإنجازات العلمية والتكنولوجية هي إرث مشترك للإنسانية. وإن التكنولوجيا النووية لها تطبيقات واسعة تتراوح من الطب والزراعة إلى توفير مصادر متعددة للطاقة. ولا يجوز لأي أمة أن تحتكر أي إنجاز علمي أو تكنولوجي، بما في ذلك التكنولوجيا النووية. وإن الدول القليلة التي تمكنت من

إضافة إلى أعضاء فريقه الآخرين في إدارة شؤون نزع السلاح، على جهودهم المستمرة. وفي هذه المرحلة، يود وفدي أيضا أن يعلن تأييده للبيان الذي أدلى به سفير إندونيسيا باسم حركة عدم الانحياز.

إنه لمن المؤسف أن تضيع فرصة أخرى هذا العام بفشل مؤتمر عام ٢٠٠٦ لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بجميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه في التوصل إلى اتفاق على وثيقة نهائية للمتابعة، مما ذكرنا، مرة أخرى، بإحباطاتنا الحديثة الأخرى ومنها فشل المؤتمر الاستعراضي السابع للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، الذي عقد في عام ٢٠٠٥، والعجز عن الاتفاق على إدراج أي إشارة من أي نوع إلى نزع السلاح وعدم الانتشار في الوثيقة الختامية لاجتماع القمة العالمي عام ٢٠٠٥.

وعلى الرغم من الإحباطات المتكررة وعدم الامتثال المستمر للمعاهدات الأساسية المتعددة الأطراف المبرمة بالتفاوض، وتعذر بدء سريان بعضها، يجب علينا أن لا نسمح لتلك الأحداث، كما أشار محقا وكيل الأمين العام لشؤون نزع السلاح، بأن تغشي أبصارنا عن الإنجازات التي تحققت حتى الآن، وهل لي أن أضيف أيضا، تلك التي ما زال بالإمكان تحقيقها.

وعلى ضوء الصعوبات التي نواجهها، يعتقد وفدي أن اللجنة الأولى تتيح لنا منتدى حيويا للاستمرار في مشاوراتنا حول الطرق الأفضل لمواجهة التحديات والشواغل في مجال السلم والأمن الدوليين فيما يتعلق بتزع السلاح وعدم الانتشار والتهديدات التي تشكلها أسلحة الدمار الشامل والأسلحة التقليدية، سعيا منا إلى إيجاد سبل أفضل

الأخرى لا مكان لها في مذهب إيران الدفاعي. إننا نرفض بشكل مطلق الادعاءات المضللة التي لا أساس لها من الصحة التي تسوقها الولايات المتحدة حول برنامج إيران النووي السلمي. فجميع التقارير التي أصدرتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية منذ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣ تشير إلى الطابع السلمي لبرنامج إيران النووي، وإن الوكالة أكدت مرارا وتكرارا على "أنها لم تر دلالات على تحويل المواد النووية إلى أسلحة نووية أو أجهزة متفجرة أخرى".

في ذلك السياق، يود وفدي أن يتقدم بالشكر العميق إلى البلدان الـ ١١٨ الأعضاء في حركة عدم الانحياز على دعمها وعلى البيان الذي أصدره رؤساء دولها وحكوماتها في هافانا الشهر الماضي. لقد أعرب رؤساء دول وحكومات حركة عدم الانحياز عن إيمانهم بأن:

"الطريق الوحيد لحل المسألة هو استئناف المفاوضات بدون أي شروط مسبقة وتعزيز التعاون باشتراك كل الأطراف الضرورية".

لقد سبق أن أبدينا استعدادنا لاستئناف المحادثات، بدون أي شروط مسبقة، بالرد على الرزمة التي اقترحتها مجموعة البلدان الستة، بنية حسنة وبقصد تحقيق تقدم مقبول، وحاولنا فعلا تمهيد الطريق نحو حل مسألة إيران النووية عن طريق المفاوضات البناءة.

السيدة المجالي (الأردن) (تكلمت بالانكليزية):

اسمحي لي، سيدتي، أن أبدأ بتهنئتك على انتخابك رئيسة للجنة وأيضاً بتهنئة أعضاء المكتب على انتخابهم. كما أود أن أطمئنكم على دعم وفدي وتعاوني. وفي الوقت نفسه، أود أن أتوجه بامتنان وفدي العميق لسلفك، السفير أوه جون، ممثل جمهورية كوريا، لإدارته الناجحة لأعمالنا في الدورة الستين. ويغتنم وفدي هذه الفرصة أيضا لكي يشكر وكيل الأمين العام لشؤون نزع السلاح، السيد تاناكا،

فرصة لتكرار الإعراب عن التزامنا بالبرنامج. والعجز المؤسف عن التوصل إلى الاتفاق على وثيقة ختامية بشأن إجراءات المتابعة لا يجوز له أن يحجب حقيقة أن برنامج العمل لا يزال يوفر الإطار الضروري لاستجابتنا الجماعية على الصعد الوطني والإقليمي والعالمي.

ومن الأهمية ملاحظة ذلك لأن التهديدات المتعددة التي يفرضها الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة تترتب عليها عواقب وخيمة وتظل مبعث قلق بالنسبة لجميع البلدان والمناطق. وحيث أنه لا يمكن لأي دولة بمفردها أن تواجه مخاطر وتداعيات تلك التهديدات، فإن الأمر يتطلب ردا جماعيا ومنسقا. ويعتقد وفدي أن فريق الخبراء الحكوميين المعني بأنشطة الوساطة، الذي شكّل مؤخرا، سيعزز الجهود التي نبذلها في مجال مكافحة الاتجار غير المشروع بهذه الأسلحة.

وفي الوقت الذي ينبغي لنا فيه أن نشعر بالاغتياب إزاء التقدم المحرز في تنفيذ اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام، يعتقد وفدي أن هناك حاجة إلى قيام المجتمع الدولي بحشد الموارد اللازمة وتوفير المساعدة الضرورية لعمليات إزالة الألغام الأرضية، وكذلك لإعادة تأهيل الضحايا، مما يتضمن اندماجهم من جديد على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي في البلدان المتضررة بالألغام الأرضية، وبهذا تتمكن الدول الأعضاء من الوفاء بالتزاماتها الواردة في الاتفاقية. والاجتماع الثامن للدول الأطراف في اتفاقية حظر الألغام، الذي سيعقد في عام ٢٠٠٧ والذي يتطلع بلدي إلى استضافته، سيؤدي بالتالي دورا حاسما في تعزيز التقدم على هذا السبيل، فنحن سنجتمع من أجل إعادة تأكيد التزاماتنا وتعهداتنا التي لم تنفذ بعد، بغية مساعدة الضحايا ومنع تعرض الضحايا المحتملين من المعاناة المترتبة على استمرار وجود هذه الأسلحة.

للتخلص من المأزق الحالي في مجمل جهودنا الجماعية والمضي قدما في الاضطلاع بالمهام التي كلفنا بها.

وفي ذلك السياق ستفضي المشاركة في المناقشة التفاعلية التي يجريها المسؤولون من مختلف المؤسسات التي تمثل آلية نزع السلاح بالأمم المتحدة، إلى جانب الأفرقة المشكّلة من الخبراء الحكوميين والمنظمات غير الحكومية، إلى إعطاء زخم قيم لمناقشاتنا.

ومما يبعث على التشجيع في عامنا هذا أنه، على الرغم من أن مؤتمر نزع السلاح قد فشل مرة أخرى في اعتماد تقرير موضوعي بشأن الاتفاق على برنامج عمل متوازن وشامل، فإن المؤتمر قد تمكّن من إجراء مناقشة مركزة ومنظمة. ونحن نأمل أن تفضي التطورات الإيجابية المماثلة إلى الاتفاق على برنامج للعمل، وكذلك إلى بداية التفاوض بشأن إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. ويتسم بالأهمية أيضا إبرام صك عالمي ملزم وغير مشروط من شأنه أن يوفر ضمانات أمنية شاملة بالنسبة للدول الأطراف غير الحائزة على الأسلحة النووية.

وهيئة نزع السلاح أيضا تمكنت من الاتفاق في العام الماضي على إدراج بندين موضوعيين في جدول أعمالها، وهذا مكّنها من استئناف دورة موضوعية بعد ثلاث سنوات من الجمود. وعلى الرغم من عجز الهيئة عن الاتفاق على تقرير موضوعي لدورتها الأولى، من المأمول فيه أن تفضي الاجتماعات المقبلة إلى تمهيد الطريق إلى الاتفاق على وضع توصيات بشأن كل من بندي جدول الأعمال قيد المناقشة في الوقت الراهن.

والمؤتمر المعني باستعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، الذي عقد في عام ٢٠٠٦، لم ينجح للأسف، ولكنه أتاح

وعلاوة على هذا، ولئن كان ينبغي التشديد على حق البلدان النامية غير القابل للتصرف في المشاركة في بحث وإنتاج واستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية دون تمييز، ينبغي التذكير بوجوب حل جميع المنازعات الناشئة في هذا الصدد على نحو سلمي ودبلوماسي.

إنشاء المناطق الخالية من الأسلحة النووية لا يزال بالغ الأهمية بالنسبة لصون النظام الدولي لعدم الانتشار ودعم السلم والأمن الدوليين. والأردن يرحب بالمناطق المنشأة في مختلف أنحاء العالم، بما في ذلك ما تم، في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، من التوقيع في نيمبلاينسك على معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية من قبل بلدان آسيا الوسطى الخمسة. ووفدي يكرر من جديد، في ذلك الصدد، أن إقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط تكتسي أقصى الأهمية. وبالتالي، يشكل انضمام إسرائيل إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أمرا حيويا في هذا المنحى، حيث أن من شأنه أن يخفف من التوترات، ويحقق تقدما ملموسا في المسارات الثنائية الأخرى في عملية السلام، ويعزز من تدابير بناء الثقة بين جميع الأطراف ويؤثر تأثيرا إيجابيا شاملا على السلام والأمن الإقليميين. وإن تطبيق تدابير السلامة، التي وضعتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية، على المرافق النووية الإسرائيلية، التي لا تخضع للضمانات، من شأنه أن يحول أيضا دون وقوع حوادث نووية محتملة، وأن يمنع مخاطر حدوث تلوث إشعاعي.

والحاجة الملحة إلى مواجهة التهديدات الكامنة في احتمال حصول الجهات الفاعلة غير التابعة للدول أو الإرهابيين على أسلحة الدمار الشامل تناولها مجلس الأمن بقراره ١٥٤٠ (٢٠٠٤) وتمديده مؤخرا. ولقد قدم الأردن في هذا العام معلومات إضافية لتكملة التقرير الذي سبق له أن قدمه بشأن تنفيذه للقرار، بناء على طلب اللجنة.

والأردن، باعتباره دولة طرفا في اتفاقية أوتاوا، اتخذ خطوات فعالة للامتثال لأحكامها، ويحدوه الأمل أن يتمكن من الوفاء بالتزاماته التعاقدية بحلول أيار/مايو ٢٠٠٩. وعلاوة على ذلك، يعلّق الأردن أهمية كبيرة على عالمية هذه الاتفاقية، ويضطلع حاليا في هذا السياق بدور نشط مع شركائه فيما يتصل بالترويج لهذه الاتفاقية في منطقة الشرق الأوسط.

والأردن طرف في جميع المعاهدات الدولية المتصلة بترع السلاح، وهو متمسك تماما بالتزاماته في إطار تلك المعاهدات. ويشدد في هذا الصدد على الحاجة إلى تثبيت تلك الصكوك، ويدعو إلى تأمين عالميتها، ويحث الدول التي لم توقع عليها أو لم تنضم إليها على أن تفعل ذلك. والمؤتمران القادمان لاستعراض اتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية والاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة يشكلان فرصة حميدة لتكرار التزاماتنا وتعزيز جهودنا في مجالي اختصاص هاتين الاتفاقيتين.

في العام الماضي رحّب بلدي بالمؤتمر الرابع المعني بتيسير دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ، وهو ينظر إلى الإعلان الذي اعتمده المؤتمر بوصفه خطوة هامة جديدة نحو إبراز التزامنا الجماعي بترع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية. وفي العام القادم سوف تبدأ العملية التحضيرية لمؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار. ويعتقد وفدي أنه يجب على المجتمع الدولي في هذا الصدد أن يواصل السعي إلى بلوغ أهداف عدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي، كما هي واردة في النظام الدولي لعدم الانتشار. ولا يزال يتعين السعي إلى تحقيق الالتزام العالمي بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وكذلك العمل على دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ.

ولقد أحست أندورا بخيبة الأمل إزاء الفشل في التوصل إلى أي اتفاق إيجابي، لا في المؤتمر الاستعراضي للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠٠٥، ولا في مؤتمر استعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، الذي انعقد في وقت مبكر من هذا العام. وخلو الوثيقة الختامية لاجتماع القمة لعام ٢٠٠٥ من أي إشارة إلى نزع السلاح، إلى جانب المأزق الحالي في مؤتمر نزع السلاح، يحتمان علينا أن نعمل على إعادة تنشيط اللجنة الأولى من أجل التوصل إلى الاتفاق على تدابير محددة في مجال نزع السلاح.

ومن دواعي سرور أندورا أن يكون بوسعها أن تطلع بدورها في عملية نزع السلاح. وبغية تنفيذ وتعزيز نطاق قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) تشارك أندورا في برنامج للمساعدة التقنية في مجال رصد نزع السلاح بالمنطقة الأفريقية الواقعة في جنوب الصحراء الكبرى، في الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٩. ولقد قررنا أيضا أن تقوم أندورا بتنظيم حلقة تدريبية بشأن نزع السلاح لفائدة البلدان المتضررة.

إننا نرحب بقيام فييت نام مؤخرا بالمصادقة على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، التي صادقت عليها أندورا في تموز/يوليه من هذا العام، ونحث البلدان المتبقية، اللازمة لبدء نفاذ المعاهدة، على المصادقة عليها في أقرب فرصة ممكنة.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة لممثل اللجنة الدولية للصليب الأحمر.

السيدة بيلانديني (اللجنة الدولية للصليب الأحمر) (تكلمت بالانكليزية): ما فتئت اللجنة الدولية للصليب الأحمر تسعى على مدى أعوام إلى تسليط الضوء في هذا المحفل على الآثار الإنسانية المترتبة على كثير من القضايا التي

أخيرا، اسمحوا لي بأن أحتتم كلامي بتسجيل ملاحظة. فبعد ٦١ عاما تتراأس امرأة لجنتنا في النهاية. والمنطق الجماعي العام ينبغي أن يشير إلى أن التغلب على التحديات التي تواجه أعمالنا حاليا لا يجوز له أن يستغرق مدة مماثلة. وأكرر مرة أخرى القول إن وفدي يقدم كامل دعمه وتعاون، ويأمل أن تكمل أعمالنا بنتيجة ناجحة.

السيد فيلا كوما (أندورا) (تكلم بالانكليزية): سيدتي الرئيسة، أستهل كلمتي بتهنئتك على انتخابك لرئاسة اللجنة الأولى. وأطمئنك على أن وفدي يقدم كامل مساندته وتعاونه أثناء الأعمال المقبلة للدورة.

أندورا بلد صغير لا جيش له، وهو يعيش في سلام مع جيرانه منذ ما يزيد على ٧٠٠ سنة. ونحن لا ننتج ولا نصدر الأسلحة. كما أننا لا نشترى الأسلحة. إلا أن قضية نزع السلاح وعدم الانتشار بالغة الأهمية بالنسبة لنا لأن أمننا لا تكفله سوى رغبة الدول الجماعية في العيش في إطار من السلام والأمن. ومن الطبيعي بالنسبة لنا، بالتالي، أن نشاير على الدعوة إلى نزع السلاح والروح السلمية في المحافل الدولية. وشعب أندورا ملتزم بتسوية المنازعات بالوسائل السلمية المقرونة بالاحترام الكامل للقانون الدولي.

ثمة قضيتان في الميدان النووي تتسمان بأهمية ملحّة في الدورة الحالية. وأندورا تحث جميع الأطراف التي تشارك حاليا في المحادثات النووية الإيرانية على أن تبذل قصارها من أجل حل الخلافات في إطار دبلوماسي، تجنباً لتصعيد الوضع الراهن إلى وضع ذي آثار بعيدة المدى. ووفدي بالمثل يطالب جميع الدول بأن تحافظ على واجباتها واتفاقاتها الدولية. والمأزق الراهن بشأن القضية النووية في شبه الجزيرة الكورية يشير قلقا عميقا لدى وفدي. وأندورا تشجع كل الأطراف المشتركة في المحادثات السداسية، على أن تستأنف حوارها، على أن تتوصل إلى حل مقبول للجميع.

الصدد، نحن سعداء بأن نلاحظ إشارة إلى مجموعة القوانين هذه في مشروع القرار بشأن هذا الموضوع.

بعد أقل من شهر واحد، سيعقد في جنيف مؤتمر الأطراف الاستعراضي لاتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة. وبما أنها المعاهدة التي تنظم الأسلحة التقليدية على أساس القانون الإنساني الدولي، فإن اللجنة الدولية للصليب الأحمر شديدة الاهتمام بهذه الاتفاقية.

وسيكون أبرز حدث في المؤتمر الاستعراضي، بدون شك، بدء نفاذ البروتوكول الجديد الخاص بمخلفات الحرب المتفجرة في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر. ونحث جميع الدول التي لم توقع بعد على هذا الاتفاق التاريخي على القيام بذلك، ونشجع الدول الأطراف على البدء بوضع الخطط لتطوير البروتوكول كإطار تنفيذي للتصدي للعبء العالمي المتفاقم الناجم عن مخلفات الحرب المتفجرة. وحث الوقت، كذلك، لكي تحتتم الدول الأطراف خمسة أعوام من العمل بشأن الألغام المضادة للمركبات، باعتماد بروتوكول جديد يعزز إلى حد بعيد حماية المدنيين من تلك الأسلحة - التي دمر أحدها في الشهر الماضي مركبة تابعة للجنة الدولية للصليب الأحمر، في منطقة كسامانس في السنغال، وأدى إلى قتل أحد زملائنا وجرح أربعة آخرين.

ومن المؤسف أنه لم يُحرز تقدم في إطار اتفاقية أنواع معينة من الأسلحة التقليدية بشأن مسألة الذخائر العنقودية. إن المشاكل المتعلقة بدقة وموثوقية أنواع عديدة من الذخائر العنقودية تجلت على نحو متكرر وقاتل في صراعات دارت في أغلب مناطق العالم خلال السنوات الخمس والثلاثين الماضية. وهذا التأثير غير متناسب في السكان المدنيين والعبء الهائل المتصل بالتطهير الذي تفرضه هذه الذخائر معروفان جيدا. ولا يمكن أن يبقى استعمال الذخائر العنقودية بدون تنظيم. ومع أننا نشعر بالتشجيع من تزايد التغيير في السياسة الوطنية

تشكل مسائل حياة أو موت، والتي تناقش تحت عنوان مراقبة الأسلحة ونزع السلاح. ومنع وتخفيف المعاناة التي تسببها الأسلحة والصراعات المسلحة هما بالفعل محور تركيز عملنا اليومي.

وقد أمكن تحقيق تقدم ملموس في هذا الميدان، حينما أعطي وجهها إنسانيا. واعتماد اتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأشخاص وتدمير تلك الألغام، وبرنامج عمل الأمم المتحدة بشأن الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه، والبروتوكول الخاص بمخلفات الحرب المتفجرة، هي من أفضل الأمثلة لما يمكن تحقيقه. وقبل وقت ليس ببعيد، لم تكن مثل هذه المسائل حتى مجرد بنود مدرجة في جدول أعمال المجتمع الدولي.

ولكن مازال يتعين الاضطلاع بأكثر من ذلك بكثير. وتنفيذ كل من الاتفاقات التي أشرت إليها يمثل تحديا كبيرا يتطلب أعواما من الجهد الدؤوب. وعلى الرغم من مؤتمر الاستعراض الشامل لبرنامج العمل بشأن الأسلحة الصغيرة، فإن الحاجة إلى وضع إيصال الأسلحة الصغيرة وذخائرها تحت رقابة أشد لا تقل إلحاحا. وما زالت المبادرات على الصعيد الوطني والإقليمي سبيلا فعالا لمعالجة هذه المسائل، مع الدعم، حيثما أمكن، من جانب الأطر المعيارية الدولية.

ومن أهم الخطوات القادمة في هذا الميدان استمرار العمل لتنفيذ الالتزامات القائمة بموجب برنامج العمل، وعمل فريق الخبراء الحكوميين المقبل المعني بالسمسرة، والجهود الرامية إلى وضع معاهدة دولية لتجارة الأسلحة. واللجنة الدولية للصليب الأحمر تؤيد بشدة وضع تلك المعاهدة، التي يمكن أن تحدد المعايير المشتركة لتنظيم نقل الأسلحة على أساس مسؤوليات الدول بموجب القانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني الدولي. وفي هذا

اللجنة الدولية للصليب الأحمر جميع الدول على ألا تدخر جهدا لكفالة فعالية تلك الاتفاقية التاريخية أمام التحديات الجديدة التي تواجهها.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): بهذا نكون قد استمعنا إلى المتكلم الأخير في المناقشة العامة.

أعطي الكلمة الآن للممثلين الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات في ممارسة حق الرد.

وأذكر الأعضاء بأن عدد الكلمات التي تلقى ممارسة لحق الرد لأي وفد في أي من الجلسات يحدد بكلمتين للبند الواحد. وتحدد مدة الكلمة الأولى التي تلقى ممارسة لحق الرد بعشر دقائق، وتحدد مدة الكلمة الثانية بخمس دقائق.

السيد مارتيروسيان (أرمينيا) (تكلم بالانكليزية): يعتذر وفد أرمينيا عن الكلام للمرة الثانية خلال المناقشة العامة، ولكن يتعين عليّ أن أمارس حق الرد لكي أبادي بعض الملاحظات على الكلمة التي ألقاها وفد أذربيجان يوم الجمعة الماضي.

أتم ممثل أذربيجان، في معرض رده على البيان الذي أدلى به سفير أرمينيا، السفير بالكذب والتزيف، وذكر بعض الحقائق المشوهة والأرقام المضللة حول القوات المسلحة لجمهورية أرمينيا.

وفيما يتعلق بادعاءات التزيف في بيان سفير أرمينيا، أود أن أسترعي انتباه اللجنة إلى النقاط الآتية.

أولا، قال سفير أرمينيا في بيانه أننا نشهد زيادة غير مسبوقه في الميزانية العسكرية لأذربيجان، إذ أنها تضاعفت، بل بلغت ثلاثة أضعاف خلال السنوات القليلة الماضية. وهذا النمو الهائل في النفقات العسكرية وصفه سفير أرمينيا كمظهر واضح من مظاهر سياسة سباق التسلح. وقد عجزنا عن إيجاد أي معلومات عن وضع أذربيجان العسكري في

المتعلقة بهذا السلاح، فإننا نحث جميع الدول على معالجة هذه المسألة على وجه السرعة.

وفيما يتعلق باتفاقية الأسلحة البيولوجية، سيساعد المؤتمر الاستعراضي السادس، الذي سيعقد في وقت لاحق من هذا العام، على تبين ما إذا كان المجتمع الدولي لديه الإرادة والحكمة لكي يوفر لنفسه التدابير الشاملة التي يحتاج إليها لحماية نفسه من الاستخدام المعادي لعوامل بيولوجية. وإذا نقف على أبواب عصر التكنولوجيا البيولوجية، لا يوجد سوى القليل من التحديات التي تفوق في أهميتها تحدي كفاءة الاستخدام الاستثنائي لعلوم الحياة لمصلحة البشرية. وكان نداء اللجنة الدولية للصليب الأحمر في عام ٢٠٠٠، بشأن التكنولوجيا البيولوجية والأسلحة والبشرية، قد سلط الضوء على التطورات الكثيرة في مجال علوم الحياة، التي يمكن أن تزيد من فداحة وقدرة تصويب وإيصال الأسلحة البيولوجية، بينما في الوقت ذاته يصبح الكشف عن هذه الأسلحة أصعب، وبالتالي تصبح أكثر جاذبية. ونظرا للطبيعة اللامركزية، إلى حد كبير، للعمل في مجال علوم الحياة، لم يوجه نداء اللجنة الدولية للصليب الأحمر إلى الحكومات فحسب، بل إلى جميع علماء الحياة أيضا وإلى صناعة التكنولوجيا البيولوجية. ودعا النداء جميع الأطراف الفاعلة إلى أن تضطلع بمسؤولياتها لمنع الاستخدام العدائي لمعرفتها ولنتجاتها.

وستكون المهمة التاريخية للمؤتمر الاستعراضي المقبل لاتفاقية الأسلحة البيولوجية التأكيد من جديد على الحظر المطلق للأسلحة البيولوجية المنصوص عليه في الاتفاقية ذاتها وفي بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥، ودعوة علماء الحياة وصناعات علوم الحياة إلى الانضمام إلى جهود الوقاية المتضافرة، وإنشاء إطار للوقاية على الصعيدين الوطني والدولي. واتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية هي الحصن المنيع في الكفاح من أجل البقاء في وجه الجراثيم والأمراض. وتحت

أما بالنسبة للحقائق والمعلومات المفلقة حول قوات أرمينيا المسلحة، أود أن أشير إلى أن أرمينيا، بصفتها بلدا عضوا في معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا، تلتزم التزاما تاما بالحدود القصوى الموضوعة. وفي هذا الصدد، فإنني أدعو أعضاء اللجنة للنظر في تقارير الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ذات الصلة، والوثائق الخاصة بتحديد الأسلحة، حيث يمكنهم إيجاد معلومات دقيقة عن قوات أرمينيا المسلحة.

السيد ماين (اليابان) (تكلم بالانكليزية): اليابان هي من البلدان التي ذكر الممثل الدائم لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، السفير باك جل ين، أنها قامت بحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على التخلي عن برنامجها النووي وممارسة أقصى درجات ضبط النفس فيما يتعلق بالتجارب النووية. ومع ذلك، فإن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أعلنت في وقت متأخر من مساء أمس أنها قد قامت بإجراء تجربة نووية. إن ذلك السلوك من قبل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، إضافة إلى تعزيز القذائف التسيارية التي يمكنها حمل أسلحة دمار شامل، يمثل مشكلة خطيرة ويثير مخاوف شديدة. إنه تحد هائل لأمن اليابان وغير مقبول بتاتا.

تعترض اليابان بشدة على أعمال جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وتدينها إدانة قاطعة. كما أنها تنظر حاليا في القيام بتدابير سريعة وحازمة. يجب أن تتحمل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وحدها مسؤولية هذا الوضع.

هذه التجربة النووية التي قامت بإجرائها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لا تمثل تهديدا لسلم وأمن اليابان فحسب ولكن أيضا لمنطقة شرقي آسيا وللمجتمع الدولي بأسره، كما أنها تشكل تحديا خطيرا لنظام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وهذه التجربة لا تنتهك إعلان بيونغ يانغ الصادر عن اليابان وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية

تقارير الأمين العام، خلال السنوات الثماني الماضية، حول المعلومات الموضوعية عن الشؤون العسكرية، بما فيها الشفافية في النفقات العسكرية.

ولكن على أساس المعلومات التي استقينها من الموقع الرسمي على الشبكة العالمية ومن البيانات الرسمية لحكومة ذلك البلد، توصلنا إلى نتيجة تفيد أن الميزانية العسكرية لأذربيجان لعام ٢٠٠٧ بلغت حوالي ٩٠٠ مليون دولار، بينما بلغت في عام ٢٠٠٦ ما يقارب ٧٠٠ مليون دولار. وفي عام ١٩٩٩، كانت الميزانية العسكرية لذلك البلد لا تتجاوز ١٢١ مليون دولار. وبالتالي، فإن النفقات العسكرية لأذربيجان تضاعفت ثمانية أضعاف خلال السنوات الثماني الماضية.

ونعتقد أن بلدا، من سياسته أن تنمو فيه الميزانية العسكرية بهذه الوتيرة السريعة، مع ما يصاحب ذلك من خطابات التبجح العسكري وإثارة الحرب من جانب قادة ذلك البلد، يمكن وصف سياسته واعتبارها سياسة سباق تسلح.

ثانيا، إن سفير أرمينيا قد أعرب في بيانه عن قلق بالغ إزاء قيام أذربيجان بانتهاك الحدود القصوى المسموح بها في معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا والتي تتناول أنواعا معينة من الأسلحة. في الحقيقة، إذا نظرنا في المعلومات العسكرية السنوية المتداولة والموزعة في إطار منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، يمكننا أن نرى أن أذربيجان في العام ٢٠٠٥ استوردت ٤٤ دبابة قتال و ٨٣ منظومة مدفعية من العيارات الكبيرة كما أنها لم تعلن أي تخفيض في الأسلحة.

إن الحد الأقصى المسموح به لأنواع الأسلحة المذكورة آنفا هو ٢٢٠ و ٢٨٠ على التوالي. وبذلك تكون أذربيجان قد خرقت الحد الأقصى ب ٤١ و ٦١ وحده على التوالي.

أصدرت اليوم الرئاسة الفنلندية للاتحاد الأوروبي بياناً بشأن إجراء جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تجربة نووية. وبالإشارة إلى بيان ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والحالة اليوم، أود أن أقرأ البيان التالي في إطار ممارسة حق الرد بهذه المناقشة.

”ندين رئاسة الاتحاد الأوروبي بشدة اختبار الجهاز المتفجر النووي الذي أجرته جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. إن القيام بذلك الاختبار أمر غير مقبول. ويعمل الاتحاد الأوروبي بالتعاون وثيق مع المجموعة الدولية من أجل القيام برد حاسم على هذا العمل الاستفزازي.

”يشكل ذلك الاختبار تحدياً لبيان مجلس الأمن الصادر في ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ ونداءات المجموعة الدولية، كما أنه يهدد الاستقرار الإقليمي تهديداً خطيراً ويشكل تهديداً كبيراً للسلم والأمن الدوليين. إنه انتهاك صريح لإعلان نزع السلاح النووي في كوريا الشمالية والجنوبية الصادر في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١. علاوة على ذلك، فهو يتعارض كلياً مع قرار مجلس الأمن رقم ١٦٩٥ (٢٠٠٦) الذي اتخذ بالإجماع بعد إطلاق جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية القذائف التسيارية، والذي أكد على ضرورة أن تبدي جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ممارسة ضبط النفس والامتناع عن أي عمل قد يصعد التوتر.

”تحث الرئاسة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بشدة على الإعلان فوراً عن أنها ستمتنع عن القيام بأي تجارب إضافية للأجهزة النووية، وعلى أن تتخلى عن الخيار النووي بشكل علني، وأن تعود فوراً وبدون شروط مسبقة للمحادثات السداسية، وأن تعمل على تنفيذ البيان المشترك الصادر في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، وبشكل خاص أن تتخلى عن جميع الأسلحة النووية والبرامج النووية القائمة. ويحث الاتحاد الأوروبي أيضاً جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية

والبيان المشترك الصادر عن المحادثات السداسية فحسب، ولكنها تنتهك أيضاً قرار مجلس الأمن ١٦٩٥ (٢٠٠٦) وبيان رئاسة المجلس الصادر في ٧ تشرين الأول/أكتوبر من هذا العام.

إن التجربة النووية التي ادعت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إجرائها، وتعزيزها للقذائف التسيارية، يغيران الوضع الأمني الإقليمي تغييراً خطيراً. لقد دخلنا في عهد نووي جديد وأكثر خطورة. لذا فإن اليابان ستقوم بمعالجة المسألة في اللجنة الأولى إضافة إلى مجلس الأمن مع بقية أعضاء المجتمع الدولي.

وعلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بصفتها دولة عضواً في الأمم المتحدة أن تلتزم التزاماً كاملاً بتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٦٩٥ (٢٠٠٦). إن اليابان تطالب مرة أخرى وبشدة أن تقوم جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بتنفيذ البيان المشترك الصادر عن المحادثات السداسية تنفيذاً كاملاً، وقد التزمت فيه جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بالتخلي عن جميع الأسلحة النووية والبرامج النووية القائمة وأن تعود عما قريب إلى الالتزام بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وإلى ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. أخيراً، دعوني أقتبس كلمات هيباكشا، إحدى الناجيات من القنبلة النووية في هيروشيما، ويبلغ عمرها ٧٩ عاماً. إن لدي فقط النص الياباني؛ وقد لا تكون ترجمتي دقيقة تماماً. لقد سمعت الأنباء وأعربت عن أسفها الشديد للتطورات الجارية قائلة إنها ترجو من زعيم جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن يأتي إلى هيروشيما للإلمام بما حدث فيها. وإنه إذا كان ينوي استخدام التجارب النووية من أجل هيبته الوطنية أو لأغراض سياسية دولية، فإنها فكرة شديدة الخطورة وهي قد تفضي بالإنسانية جمعاء إلى الدمار الشامل.

السيد كاهلفوتو (فنلندا) (تكلم بالانكليزية): إنني أتكلم بصفتي ممثلاً لرئاسة الاتحاد الأوروبي.

البيان المشترك الصادر في ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، الذي اتفقت عليه جميع الأطراف في المحادثات السادسة، وتحديدا سافرا لقرار مجلس الأمن ١٦٩٥ (٢٠٠٦) الصادر بتاريخ ١٥ تموز/يوليه. إنه عمل استفزازي لا يمكن التغاضي عنه ولا تبريره.

يحث وفدي كوريا الشمالية على أن تتخلى فوراً عن جميع الأسلحة النووية والبرامج ذات الصلة، وأن تعود إلى نظام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وأن تمتثل امتثالاً كاملاً للمعايير الدولية بصفتها عضواً مسؤولاً في المجتمع الدولي.

السيد مكاي (نيوزيلندا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أشير إلى البيان الذي ألقاه ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في وقت سابق من هذا الصباح. لقد أشار في ذلك البيان إلى أن الدول التي شاركت في المناقشة العامة وطالبت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بالتخلي عن برنامجها للتسلح النووي لم تكن مدفوعة برغبة للوصول إلى حل حقيقي وعادل للمسألة النووية. لقد كانت نيوزيلندا إحدى الدول التي تكلمت في المناقشة العامة وتناولت هذه المسألة، وينبغي لممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن لا يراوده أدنى شك في قوة وجهات نظر نيوزيلندا في المسألة النووية.

في هذا الصدد، نود أن نشجب قيام حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بالأمس، استناداً إلى ادعائها، بإجراء تجربة نووية، وألاحظ أن ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لم يشر إليها في بيانه، وهو أمر مستغرب. وإذا كان ادعاء حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية صحيحاً فإن ذلك العمل لا يمكن غفرانه ولا يتفق مع السلوك المتوقع من قبل دولة تسعى للحصول على الأمن وعلى ضمانات أخرى من المجتمع العالمي.

على العودة إلى الالتزام بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية و ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ويدعو الاتحاد الأوروبي جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية كذلك إلى التوقيع على معاهدة حظر التجارب النووية والتصديق عليها.

لقد تم إصدار هذا البيان بالأمس، بحسب توقيت نيويورك، ووقعت عليه رئاسة الاتحاد الأوروبي برئاسة فنلندا.

السيد دونغ - هي (جمهورية كوريا) (تكلم

بالانكليزية): قال سفير جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية هذا الصباح إن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية كانت تسعى جاهدة إلى تحقيق نزع السلاح النووي في شبه الجزيرة الكورية. ومع ذلك، فقد أعلنت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بالأمس أنها قامت بإجراء تجربة نووية. لقد طلبت الكلام لأعرب عن إحباطنا الشديد وقلقنا حيال هذا الوضع.

إن حكومة جمهورية كوريا تدين بشدة أعمال جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. فبالرغم من التحذيرات المتكررة من قبل حكومة جمهورية كوريا والمجتمع الدولي، سلكت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية طريقاً يشكل تهديداً خطيراً للسلم والاستقرار في شبه الجزيرة الكورية وفي جميع أنحاء شمال شرقي آسيا.

إن ذلك يهدد آمال المجموعة الدولية في حل المسألة النووية الخاصة بكوريا الشمالية ونزع السلاح النووي لشبه الجزيرة الكورية، بشكل سلمي، من خلال الحوار. ومن خلال أعمالها، فإن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية قد قامت بشكل منفرد بانتهاك وإلغاء الإعلان المشترك الموقع مع حكومة بلاده في العام ١٩٩١ بشأن نزع السلاح النووي في شبه الجزيرة الكورية.

إن ما قامت به جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من عمل يشكل أيضاً إخفاقاً في الوفاء بواجباتها بموجب

ذلك. إن ذلك يبشر بالخير بالنسبة لتحسين أساليب عمل اللجنة.

من ناحية أكثر موضوعية، لدي الملاحظات التالية. لقد تم الإعراب عن القلق الشديد حيال الافتقار إلى التقدم في ميدان عدم الانتشار ونزع السلاح، لكن الوفود، من جهة أخرى، أبدت استعدادها لضمان نتيجة إيجابية لهذه الدورة للجنة.

ولاحظت أن مستوى التوقعات كان عاليا بالنسبة للاستعراض المقبل لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وهو أمر مشجع. وسمعتُ أيضا وفودا تعرب عن أملها بأن المؤتمر الاستعراضي لاتفاقية الأسلحة البيولوجية، الذي سيعقد في كانون الأول/ديسمبر سيدفع بمجدول أعمال الأسلحة البيولوجية قدما، الأمر الذي يجب أن يكون محل تقديرنا جميعا.

وأعربت الوفود عن قلقها فيما يتعلق بتهديدات الانتشار النووي، وهو أمر غير مفاجئ. كما أن النداء الخاص بترع السلاح النووي لم يفاجئني. لكن المناقشة لم تركز على الأسلحة النووية فحسب - فالأسلحة الصغيرة والخفيفة تسبب معاناة بشرية لا مثيل لها. وإنني اشعر بأن توحيد نداء للحد من الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة يحظى بالاتفاق. وإن الآلية المتعددة الأطراف لتحديد الأسلحة بحاجة ماسة إلى التحسين. وباستطاعتنا وينبغي لنا أن نفعل أفضل مما فعلناه، ويبدو أن ذلك أيضا إحساس توافقي بيننا.

إننا نعيش في وقت يتسم بالنقص في الثقة المتبادلة. وقد انعكس هذا بالتأكيد في المناقشة العامة. ولكن، كما هو الحال هنا في أغلب الأحيان، يبدو أن هناك أرضية مشتركة أيضا. ويجدوني الأمل أن نتمكن من تطوير تلك الأرضية

لذلك فإن نيوزيلندا تضم صوتها إلى الآخرين في إدانة أعمال جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ونحن نرفض رفضا تاما استعمال الأسلحة النووية وإجراء التجارب النووية. وإن نيوزيلندا تشعر بالقلق العميق إزاء استخفاف جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الصارخ بالسلم والأمن الإقليميين والدوليين. إن قرارها بإجراء تجربة نووية يتعارض مع روح نزع السلاح النووي ونظام عدم الانتشار وأيضا مع الوقف الاختياري العالمي للتجارب النووية، المعمول به ريثما تدخل معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ.

وكما ذكرت نيوزيلندا في المناقشة العامة للجنة الأسبوع الماضي عندما تناولنا هذه المسألة، فإن الحوار الملتزم، وليس المواجهة العسكرية، هو الذي يوفر نهج العمل الممكن اتباعه للوصول إلى حل سلمي وشامل. لذلك فإننا نحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على العودة إلى المحادثات السادسة بدون شروط مسبقة، والعمل بموجب قرار مجلس الأمن ١٦٩٥ (٢٠٠٦)، بغية التنفيذ السريع للبيان المشترك الصادر بتاريخ ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، والامتناع عن القيام بالمزيد من الأعمال الاستفزازية مثل تلك التي تم الإعلان عنها بالأمس.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): انتهت المناقشة العامة الآن. وبهذه المناسبة، أود أن أتقدم ببعض الملاحظات الشخصية بشأن المناقشة.

لاحظتُ أن عددا كبيرا من المندوبين شارك في المناقشة. وقد استمعنا إلى حوالي ١٠٠ بيان - أكثر من السنوات السابقة بكثير - كانت نوعية المناقشات فيها، برأيي، رفيعة المستوى. ومما يجدر الإشادة به أن الوفود، بشكل عام، تقيدت بالمبادئ الإرشادية للمناقشة بالنسبة للحدود الزمنية، والتواحد في القاعة في الوقت المحدد، وما إلى

المشتركة من خلال المناقشة المواضيعية، وليس أقلها في إطار مشاوراتنا بشأن القرارات والمقررات.

أتمنى للممثلين كل خير في المداولات المقبلة.

استنادا إلى برنامج عمل اللجنة وجدولها الزمني، سوف تبدأ اللجنة الأولى المرحلة الثانية من عملها، ألا وهي المناقشة المواضيعية بشأن البنود وعرض والبت في كل مشاريع القرارات المقدمة في إطار كل بنود نزع السلاح والأمن الدولي، وهي البنود من ٨٢ إلى ٩٧، بدءا من بعد ظهر اليوم.

كما شرحت من قبل، لن تكون هناك قائمة رسمية للمتكلمين في المرحلة الثانية من عملنا. ومع ذلك، أقترح على الوفود أن تبلغ الأمانة بنيتها في التكلم قبل بدء الجلسة المحددة. وإن لم يكن كذلك، فإن طلبات الإدلاء بكلمات ستؤخذ مباشرة من القاعة في اليوم المحدد. كما أحث جميع الوفود على تركيز ملاحظاتها على الموضوع المحدد الذي يناقش في كل جلسة.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٣٥.